

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٥٦

الإثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقارير الأمين العام (A/72/312 و A/72/392)

مشروع القرار (A/72/L.8)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

ألمانيا لعرض مشروع القرار A/72/L.8.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن من

دواعي سروري البالغ أن أعرض مشروع القرار المعنون "الحالة

في أفغانستان" (A/72/L.8). إن لمشروع القرار هذا تاريخاً طويلاً

في الجمعية العامة التي اعتمدته للمرة الأولى في عام ١٩٨٠.

وما فتئت الجمعية العامة تتناول سنوياً منذ ذلك الحين - عبر

مشروع القرار - التطورات في البلد، والحالة فيه، وكذلك الأزمة

التي يعانيها، فضلاً عن دعم المجتمع الدولي لأفغانستان، ومصير

الشعب الأفغاني.

وما برحت ألمانيا تتولى تيسير مشروع القرار وصياغته منذ عام ٢٠٠٢، وهو العام الذي عُقد فيه المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في فندق بيترسبرغ في مدينة بون، الذي كان معلماً بارزاً في تاريخ البلد.

وفي العام الماضي، أدخلنا تعديلات جذرية على مشروع القرار بحيث أدمجنا التطورات الأخيرة وجسدنا دعم المجتمع الدولي للبلد. وفي هذا العام استكملنا مشروع القرار، وهي عملية شملت مفاوضات شاقة. وأود أيضاً في هذه المرحلة، أن أشيد بجميع أعضاء الجمعية العامة الذين سعوا بجد إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ولقد كان عملاً شاقاً، ولذا أشكر جميع المشاركين فيه.

غير أن التباين في الآراء ظل قائماً بين الوفود حتى انتهاء المشاورات. ولهذا السبب قررت ألمانيا، البلد القائم بالصياغة، تقديم مقترح يهدف إلى تحقيق التقارب بين الآراء المتباينة. وفي المناقشات التي تلت العرض، تمكنا بالفعل من التوصل إلى اتفاق أقر بإجراء ضمني.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



N1739041 (A)



قوات الأمن الأفغانية. وستواصل ألمانيا، جنبا إلى جنب مع شركائنا، دعم أفغانستان. كما ستواصل منظمة حلف شمال الأطلسي دعم أفغانستان من خلال بعثة الدعم الوطيد، وستحاول إعادة السلام والاستقرار هناك. وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بالالتزام والنهج القائم على الوقائع اللذين يشكلان جوهر استراتيجيات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الجديدة المعنية بأفغانستان.

ويلزم توفير ثلاثة عناصر لتحسين الحالة في أفغانستان: أولاً، دعم القطاع الأمني؛ ثانياً، دعم التنمية المدنية؛ ثالثاً، بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة الحالة السياسية.

ولا سبيل للتوصل إلى حل مستدام للنزاع إلا عبر عملية سلام شاملة يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، فضلاً عن مشاركة الحكومة الأفغانية وحركة طالبان فيها. ولذلك، نرحب بالخطة الاستراتيجية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، فضلاً عن إطلاق عملية كابل في ٦ حزيران/يونيه بهدف ضمان التنسيق الوثيق للجهود وتوحيدها تحت قيادة الحكومة الأفغانية وملكيته. ويدعو مشروع القرار، بالنيابة عن المجتمع الدولي، جميع الأطراف إلى الاعتراف بمسؤوليتها تجاه تحقيق السلام، ويدعو بصفة خاصة حركة طالبان إلى المشاركة في محادثات مباشرة.

ويرحب مشروع القرار بالإعلان عن خطة طموحة لإجراء انتخابات برلمانية العام المقبل. وهنا ندعو الحكومة إلى تسريع وتيرة الأعمال التحضيرية لتهيئة الظروف اللازمة لضمان عملية انتخابية تتسم بالشفافية والمصداقية والشمول، مما سيجتنب عنه تعزيز ثقة السكان في المؤسسات الديمقراطية.

ونشيد بحكومة أفغانستان على التقدم المحرز في خططها الإصلاحية، على النحو الذي عُرض في اجتماع كبار المسؤولين في كابل في يومي ٤ و ٥ من تشرين الأول/أكتوبر. ونذكر جميعاً التحديات المستمرة التي تواجهها، بما في ذلك مكافحة الفساد

ونتيجة للمناقشات الآتية الذكر، أود أن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، بصفتي ميسراً، إضافة عبارة "حوار" بعد عبارة "موسكو" في الفقرة ٢٢ من مشروع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتقدم بتعديل في النص، إذ يجب استبدال عبارة "ينبغي" في الفقرة ٥٦ بعبارة "يجب". ومن شأن هذا التعديل أن يصحح خطأ فنياً وقع أثناء عملية التحرير، وبه يصبح النص متسقاً مع ما اتفقت عليه الدول الأعضاء.

وإذ تغلبنا على الخلافات حول ما أسميه مسائل بسيطة، أود الإشارة إلى مضمون مشروع القرار وفحواه. فالغرض منه، أولاً وقبل كل شيء، هو الإعراب عن دعم عموم العضوية في الأمم المتحدة لأفغانستان وشعبها. وأود أن أعرب عن الامتنان لإنهاء المناقشات ولتمكنا من إظهار هذا الدعم الموحد اليوم.

وإذ أنتقل إلى مضمون مشروع القرار، فإن أكبر شواغلنا فيما يتعلق بأفغانستان يتمثل في الأمن، وهو أحد أهم النقاط التي يتناولها مشروع القرار. وفي العام الماضي، شنت جماعات مسلحة غير مشروعة عدداً من الهجمات الضارية التي حصدت أرواح العديد من المدنيين الأبرياء في البلد. وأود أن أغتنم فرصة وجود الرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله، لأعرب له عن عميق تعازينا للشعب الأفغاني في الأرواح التي أزهقت من جراء الإرهاب والعنف. وأود أن أذكر بصفة خاصة بأعمال العنف الشنيعة، بما في ذلك الهجمات على المساجد الشيعية وغيرها من الهجمات التي سعت إلى تقسيم أفغانستان وزرع الفرقة بين أفراد شعبها على أساس اختلافاتهم الاجتماعية والعرقية والدينية.

إن المجتمع الدولي، الذي تعرض بدوره لهجمات إرهابية، يحاول مساعدة أفغانستان وشعبها. وندين بشدة جميع تلك الهجمات، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى الهجوم الانتحاري المدمر الذي وقع أمام السفارة الألمانية في ٣١ أيار/مايو. وأود هنا أن أشيد بإشادة خاصة بالتضحيات التي قدمتها

الدولي. ولا شك أن اعتماد مشروع القرار لهذا العام بالإجماع سيشكل دليلاً على الدعم الساحق الذي نلقاه من العالم في الوقت الذي نواصل فيه سعينا لتحقيق السلام الدائم والرخاء في أفغانستان.

ويشهد حضوري هنا اليوم على الأهمية التي توليها حكومة أفغانستان وشعبها لمشروع القرار، وتحديدًا لتنفيذه بصورة أكثر تركيزًا. وبالتالي، فإننا نتوقع بل نطالب بأن تنظر الدول الأعضاء إلى مشروع القرار على ذلك النحو أيضًا. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهنا، فإن أفغانستان تقف صامدة واثقة من موقفها في الداخل والخارج. ونحن دولة ملتزمة التزامًا راسخًا بالمثل العليا التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة وبرؤية تتوخى مشهادًا عالميًا يقوم على مبادئ السلام والسيادة والاحترام المتبادل والتعاون سعيًا لتحقيق منفعتنا المشتركة. ونحن مقدرون أيضًا لأواصر شراكتنا مع الأمم المتحدة، التي دائما ما وقفت إلى جانبنا داعمة ومتضامنة مع بلدنا، ولا سيما في الأوقات العصيبة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الموجودة في الميدان تضطلع إلى يومنا هذا بدور هام في مساعدتنا في مختلف جوانب الانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء والمساعدة الإنسانية، فضلا عن السعي إلى التوصل لحل سلمي للمسائل السياسية والأمنية في بلدنا.

ونرحب بمبادرة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، ونأمل أن تعجل بتحقيق نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في أفغانستان. واليوم، نرد على سخاء المجتمع الدولي بالمثل من خلال مشاركتنا النشطة وإسهاماتنا الإيجابية. ولعل خير شاهد على إرادتنا الوطنية وجهودنا الدبلوماسية، فضلا عن حرصنا على الإسهام الفعال في تحقيق المنفعة العالمية، هو انتخاب أفغانستان مؤخرًا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى، وعضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشغلها منصب

- وهو أمر أساسي - وكذلك مواصلة إحراز التقدم في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي. ونحث الحكومة على بذل كل ما في وسعها لتنفيذ تلك الإصلاحات.

وفي الختام، تؤيد ألمانيا البيان الذي سيذلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم. وستظل ألمانيا ملتزمة تجاه أفغانستان والشعب الأفغاني، كما سنواصل مشاركتنا النشطة في البلد.

**السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية):** نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ويسرني أن أكون هنا مع وفد بلدي في الوقت الذي تعتمد فيه الجمعية العامة مشروع القرار السنوي بشأن أفغانستان (A/72/L.8). وتجسد هذه المناسبة توافق الآراء القوي بين أعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة ضمان تحقيق الاستقرار والرخاء في بلدي. ونحن نتطلع قدما إلى تهيئة بيئة سلمية على الصعيد الإقليمي.

وقد أبدى وفد ألمانيا مرة أخرى هذا العام قيادة ممتازة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مشروع القرار الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

ونتوجه بالشكر إلى البعثة الدائمة لألمانيا على جهودها في ذلك الصدد، وأعرب عن تقديري بوجه عام لجميع الوفود على إسهامها في عملية المفاوضات.

قبل ٧١ عاما من يوم أمس، أصبحت أفغانستان العضو الثاني والخمسين في أسرة الأمم المتحدة العظيمة. بيد أن بلدي عانى منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي صدمات شديدة من جراء الخسائر الهائلة التي تكبدها في نزاعات فُرضت عليه أثناء الحرب على الإرهاب والتطرف العنيف، وهي لا تزال تلحق الضرر بنا. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تمكنت أفغانستان اليوم من استعادة مركزها بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع

ونظم دعمه على الصعيد الإقليمي تقربنا من تحقيق السلام والاستقرار. ويشكل كلاهما حجر الزاوية لاستراتيجيتنا الأمنية الوطنية الجديدة لدحر الإرهاب والعمل مع الدول التي تتشاطر معنا مفهومنا عن التهديد، فضلا عن توفير الحماية لشعبنا من العنف ذي الدوافع السياسية. وقد أكدنا منذ أمد بعيد رغبتنا في إقامة علاقات ودية مع جميع الدول. ولم نفوت فرصة إلا وأوضحنا خلالها قولنا وفعلا أننا لن نسمح أبدا لعلاقتنا مع أي بلد بعينه أو مع مجموعة بلدان بأن تغطي أو تؤثر سلبا على علاقتنا مع الآخرين في المنطقة أو خارجها. وينبغي النظر إلى أفغانستان على أنها رصيد استراتيجي ومنبر لإقامة علاقات ودية للجميع. وفي رأينا أن التنافس السليبي بين الدول واستخدام القوات العملية العنيفة لن يعودا إلا بنتائج عكسية. وليس هناك ما يمكن وصفه بأنه تطرف عنيف أو إرهاب حميد أبدا. وينبغي لنا الاتفاق على مكافحة جميع أشكال الإرهاب وتحليلاته. ولا يمكننا - بل لا ينبغي لنا - أن نواصل إيواء أو دعم جماعة ما في حين نواصل القتال ضد جماعة أخرى وندعي مكافحة الإرهاب بجميع أبعاده.

ويسلم مشروع قرار هذا العام أيضا بأهمية الدور الذي تؤديه أفغانستان في قيادة الجهود السلمية في إطار عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن لتكملة مبادرات التعاون ذات المنحى العملي. وستسترد تلك الجهود أيضا بالخطة الاستراتيجية الجديدة للمجلس الأعلى للسلام في أفغانستان التي تركز على اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره لأجل تعزيز السلام. وعلى الصعيد الإقليمي، لا يزال تعزيز علاقات مستقرة وبناءة مع كل جيراننا، وخاصة باكستان، عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية السلام التي ينتهجها بلدنا. ويأمل الرئيس أشرف غني، وهو أمني أنا أيضا، في أن تكون الأفعال ضد جميع أشكال الإرهاب أعلى صوتا من الأقوال في هذه المرة. وتجدر الإشارة إلى أن تغيير الوضع الراهن لن يصبح ممكنا إلا عندما

نائب رئيس الجمعية العامة، ومشاركتها النشطة في المحافل الأخرى، والاعتماد الناجح لمشروعي قرارين قدمتهما أفغانستان - أولهما بشأن مكافحة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة ويتعلق الثاني بإعلان ١٩ آب/أغسطس اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

وأود الآن موافاتكم بمستجدات الحالة في أفغانستان.

فيما يتعلق بالأمن، فقد أحبطت قوات الأمن الوطني بفعالية خلال الأشهر القليلة الماضية جهود حركة طالبان، التي تعمل جنبا إلى جنب مع شبكة حقاني التابعة لها، وعناصر من تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، الرامية إلى تحقيق مكاسب ملحوظة أو السيطرة على أحد المراكز الحضرية الكبيرة. ونحن لسنا في مجابهة شكل واحد من أشكال الجماعات الإرهابية بل مع العديد منها التي قد تكون مجرد واجهات لبعضها بعضا تحت رايات مختلفة أو أنها تدعم بشكل غير مباشر مخططات متداخلة. ونحن ممتنون لجميع الشركاء الدوليين لمساهماتهم في تجهيز وتدريب قواتنا الأمنية، التي تقود بشجاعة وتكلفة باهظة جهود مكافحة تلك الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة التي تهددنا وتهدد المنطقة وغيرنا كثيرين خارج حدودنا.

ويؤكد مشروع القرار أيضا أهمية دعم المجتمع الدولي المستمر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وقد اعتمدنا، تحقيقا لتلك الغاية، تدابير جديدة تكمل وتنسق بشكل أفضل مع الاستراتيجيات المعلن عنها حديثا والتي وضعتها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، من أجل الاستجابة لطلبنا الدائم الحصول على دعم دولي مستمر - سواء كان عسكريا أو مدنيا في طابعه - من أجل إرساء الأمن والاستقرار في أفغانستان.

ولدينا إيمان راسخ بأن من شأن اتباع نهج قائم على الظروف ويركز بشكل واضح على حل مشكلة الملاذات الآمنة للإرهاب

المشاريع الإقليمية الكبرى على الأقل تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك مشروع "CASA-1000" ومبادرات تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند في مجال الطاقة والغاز الطبيعي، فضلاً عن مشروع ممر جابهار الدولي للنقل والنقل العابر.

ويمثل التوقيع التاريخي مؤخراً على اتفاق طريق المرور العابر للآزورد وتجارته ونقله بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا تطوراً هاماً آخر في تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد الممر الجوي مع الهند من حجم التجارة بين بلدينا، فيما تحفز مشاريع كبرى للسكك الحديدية مع الصين وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان تقدماً هي الأخرى. وإجمالاً، فإن هذه المشاريع الضخمة تبشر بنقلنا والمنطقة عموماً إلى حقبة جديدة يعمها ازدهار اقتصادي.

ونحن في حكومة الوحدة الوطنية نعي أن تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون ضروري لتحقيق الاستقرار والرخاء. وإننا نبذل قصارى جهدنا للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمرات لندن ووارسو وبروكسل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهي وثيقة قابلة للتعديل اعتمدت في أيلول/سبتمبر، استراتيجيات وحلولاً واضحة لإجراء إصلاحات نُظِمِيَّة على نطاق المؤسسات والوكالات الحكومية. ومن بين أمثلة النظم التي شهدت إصلاحات، نظام الإدارة المدنية العامة. إذ بت كل من المحكمة العليا ومكتب المدعي العام ومركز العدالة لمكافحة الفساد حتى الآن في أكثر من ألف قضية فساد ورشوة وإساءة استعمال للسلطة، كان من بين المتهمين فيها مسؤولون كبار. وقد أوضحنا لشعبنا ولشركائنا الدوليين أنه لن تم المساس بمبدأ المساءلة مهما كان الثمن. وفي مجال الاستدامة المالية، قمنا بتحسين نظمنا المالية إلى درجة أنها أصبحت توصف بأنها متوافقة مع المعايير

تخف حدة الإرهاب وتتوقف الاعتداءات على أراضي بلدنا ويتم إغلاق الملاذات الآمنة. وسيترب عن عدم القيام بذلك عواقب سلبية، الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من التوترات، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك.

وقد اتخذنا، من خلال الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، تدابير ملموسة وهيكلية لتنفيذ خطة إصلاح وتحسين الحوكمة في ذات الوقت الذي نواصل فيه السعي نحو تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي. وانتقل اقتصادنا، الذي تأثر سلباً بإغواء المهمة القتالية من جانب القوات الدولية جراء اعتمادنا على الإنفاق العسكري الكبير، إلى مرحلة جديدة وبدأت تظهر مؤشرات على تعافيه، لا سيما فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص وتحقيق التنمية.

ومنذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، شهدنا زياد كبيرة في الإيرادات المحلية، مما ساعدنا على تحمّل مزيد من المسؤولية على صعيد احتياجاتنا الأمنية والإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإننا نحرز تقدماً مطرداً في تطوير الهياكل الأساسية الوطنية لدينا، بما في ذلك الطرق والصناعة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل. وعند إنجاز هذه المشاريع، فإنها ستحسن إمكانية الربط وتدفع عجلة النمو الاقتصادي في أفغانستان وفي منطقتنا.

وبعد أن كان جدول أعمال التعاون الاقتصادي الإقليمي رؤية طموحة، بات اليوم حقيقة واقعة. فأفغانستان بصدد التحوّل إلى محور لأنشطة التجارة والعبور والنقل الإقليمية والدولية. ويشكل نقل الطاقة عنصراً رئيسياً من عناصر هذا التحول الآن، وسيكون كذلك في المستقبل. ويسرني أن أسلط الضوء على النتائج الناجحة لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان، المعقود في عشق آباد، في تركمانستان الأسبوع الماضي، حيث جددت أفغانستان وبلدان المنطقة والجهات المعنية الدولية الأخرى التزامها بتنفيذ ١٨ مشروعاً من

الشباب المتنامية في مجتمعنا فقد أصبحت أقل ميلا من ذي قبل لمغادرة البلد، إذ يرى الشباب فرصا وآفاقا داخل الوطن. وقبل يومين فقط، فاز فريقنا الوطني للكريكت للآعبين دون سن ١٩ بكأس آسيا في ماليزيا.

وإجمالا، فإننا ملتزمون بمواصلة هذه المسيرة بناء على رغبات الشعب الأفغاني، ونحظى في ذلك بدعم المجتمع الدولي. ومرة أخرى، نظراً إلى أنّ الأمن يمثل أولوية حيوية بالنسبة لنا وإلى أن الكثيرين في أنحاء منطقتنا وخارجها يعانون من انعدام الأمن في هذا المنعطف الهام، فلننشط روح الشراكة الدولية والمشاركة الفعالة التي كانت نقطة الانطلاق للكفاح العالمي ضد الإرهاب قبل ١٧ عاماً. والقيام بذلك سيوفر أفضل ضمان للأمن والرخاء لجميع دولنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد دفوراك (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر الرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله عبد الله، على بيانه. كما أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار (A/72/L.8)، ولا سيما الفريق الألماني على تيسيره المفاوضات باقتدار. ونحن نتطلع مرة أخرى إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

قبل أكثر من عام، إبان مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، أكد المجتمع الدولي دعمه السياسي والمالي الكبير لأفغانستان.

الدولية. وستظل الجهود التي نبذلها في مجالي سيادة القانون والحكم مسألة ذات أولوية.

وأدت حالة انعدام الأمن السائدة أيضا إلى زيادة في إنتاج المخدرات في بعض أنحاء البلد. ولذلك، تتطلب الصلة الخطيرة بين الإرهاب والمخدرات جهداً جماعياً أكثر تركيزاً من داخل المنطقة وخارجها.

إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العمليات الاجتماعية السياسية وفي المجال الاقتصادي تظل أولوية أساسية، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واليوم، تمثل المرأة الأفغانية بفخر بلدنا في جميع المجالات. وأود أن أشكر بصفة خاصة النساء اللواتي يعملن في قوات الأمن لدينا، واللاتي يزيد عددهن على ٨ ٥٠٠ امرأة. إذ يساعدنا إسهامهن وتضحيتهن على التصدي لحالات الإجرام والعنف والانتهاكات.

وأخيراً، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى أهم جانب من جوانب الاستقرار السياسي، وهو التعلم من الماضي، وكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. فنحن في مرحلة الإعداد، حيث نعمل جنباً إلى جنب مع المفوضية المستقلة للانتخابات، لتحقيق الإصلاحات الضرورية في العملية الانتخابية، بما يكفل مشاركة المواطنين فيها واستعادة ثقتهم بالعملية. وهذا تعهد بالغ الأهمية. ونحن ملتزمون بإجراء انتخابات برلمانية في عام ٢٠١٨، تليها انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٩. ونشكر الأمم المتحدة وجميع الشركاء الآخرين على ما قدموه من مساعدة في هذا الصدد.

في الختام، يمكنني أن أقول بكل ثقة إن الإسهامات والاستثمارات والتضحيات المشتركة التي قُدمت على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية قد أحدثت تغييراً هائلاً. ومن وجهة نظر محلية، فإن أبرز المكاسب التي تحققت على صعيد مختلف القطاعات كان لها أثر كبير في تحسين حياة الأفغان العاديين في جميع أنحاء بلدنا. ومجتمعنا المدني نابض بالحياة وتعمل وسائل الإعلام بحرية، موفرة قدرًا من الضوابط والموازن للنظام، أمّا ففة

والتوقيع في شباط/فبراير على اتفاق التعاون الجديد بشأن الشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، وتعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. ويمثل اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان أول إطار قانوني ينظم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان. وسيتيح لنا التطبيق المؤقت لاتفاق التعاون تعزيز نظام الحوار القائم بيننا واستكشاف مجالات جديدة للتعاون. وستكفل لجنة مشتركة سلامة أداء الاتفاق من خلال الإشراف على تنفيذه. وسيتم أيضا إنشاء أفرقة عاملة خاصة من أجل تعميق الحوار القطاعي بشأن حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، والهجرة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولن يفيد السلام في أفغانستان جميع الأفغان فحسب، بل المنطقة بأسرها والمجتمع الدولي ككل أيضا. وكان هذا أيضا بمثابة رسالة رئيسية لمؤتمر بروكسل في العام الماضي، كما أنه محور تركيز استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة. إن الأمن والتنمية المستدامة من التحديات المترابطة في عملية بناء الدولة التي تحتاج إلى دعم سياسي حقيقي من المنطقة. ويبحث الاتحاد الأوروبي جميع أصحاب المصلحة الإقليميين على التعاون بشكل بناء من أجل تعزيز عملية تفاوض حقيقية وموجهة نحو تحقيق النتائج دون شروط مسبقة وتهدف إلى إيجاد تسوية دائمة بين أطراف النزاع. وسوف توفر هذه التسوية أساسا للسلام والأمن والازدهار في أفغانستان والمنطقة على أوسع نطاق.

وسيزل الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بدعم عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع الرجال والنساء الأفغان وحماية مصالحهم المشروعة والحفاظ على وحدة وسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، علاوة على الحقوق المتساوية لجميع الأفغان بموجب دستور أفغانستان. وفضلا عن ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي عملية كابل بشأن التعاون من أجل السلام والأمن والجهود الدولية الأخرى

وللتذكيرة، تعهد المجتمع الدولي بتقديم ١٥ بليون دولار حتى عام ٢٠٢٠، سيسهم فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمبلغ ٥ بليون دولار. وهذا التعهد كان مقابل برنامج إصلاح أفغاني شامل ومفصل عرض أثناء المؤتمر. والآن، وبعد مرور عام على ذلك، يمكننا أن نرى التقدم المحرز في عدد من المجالات، ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية الصعبة في البلد جعلت عملنا أكثر صعوبة.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أشدد على أننا أوفينا بالتزاماتنا. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أقر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن أفغانستان، وأكدوا مجددا الالتزام الطويل الأجل للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتعزيز السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان، ودعم التنمية المستدامة. وتركز استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة على أربعة مجالات ذات أولوية بالغة لتحقيق التقدم في أفغانستان، وهي تعزيز السلام، والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي؛ والنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد، وتمكين المرأة؛ ودعم التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية؛ والتصدي للتحديات المتصلة بالهجرة.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت أفغانستان تواجه عددا من التحديات التي تهدد التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الحالة الأمنية الحساسة في البلد والحالة الاقتصادية الهشة، إضافة إلى التصميم الواضح من جانب السلطات الأفغانية على تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، أمر يتطلب اهتماما متجددا من المجتمع الدولي.

والاستراتيجية الجديدة هي أحدث مثال على المشاركة القوية للاتحاد الأوروبي في أفغانستان والتزامه الثابت بذلك. وعلى وجه الخصوص، يعقب مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان،

الدولي. وسنظل ملتزمين بدعم العملية الانتخابية الأفغانية وحق المواطنين الأفغان في ممارسة حقوقهم المدنية والديمقراطية.

إن حقوق الإنسان مجال يكتسي أهمية كبيرة في الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان. وفي ١٤ آب/أغسطس، نظم الاتحاد الأوروبي، مع الدول الأعضاء والحكومة الأفغانية، الاجتماع الرفيع المستوى الثالث بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن حقوق الإنسان، لتقييم التقدم المحرز حتى الآن مع التطلع إلى المستقبل ومواجهة التحديات الكثيرة التي ما زالت موجودة على أرض الواقع.

ويشدد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة على تمكين المرأة، وتعليم الفتيات، ومكافحة العنف ضد المرأة، ونشجع الحكومة الأفغانية على بذل مزيد من الجهود في هذه المجالات. ويدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في أفغانستان، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى جانب مشاريع وإجراءات في مقاطعات عدة. وأتاحت ندوة كابل الرابعة بشأن المرأة الأفغانية، المعنونة "المرأة الأفغانية: رسول السلام"، والمعقودة في أيار/مايو فرصة إضافية للتأكيد مجدداً على أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونعتقد أن ندوة كابل يمكن أن تصبح آلية لصياغة توقعات المرأة الأفغانية ورصد التقدم الذي أحرزته الحكومة في تقديم الخدمات.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أفغانستان في كفاحها ضد الفساد في قطاع العدل، والبرلمان والمجتمع المدني، ويرحب باعتماد استراتيجيتها لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن ينصب التركيز الآن على تنفيذ توصياتها.

ولا تزال المحجرة على رأس جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وهي موضوع هام للمناقشة مع شركائنا الأفغان.

الرامية إلى إطلاق عملية سلام ومصالحة أفغانية حقيقية. ويمكن لعملية كابل أيضاً أن تشجع إجراء مزيد من المناقشات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها من أجل زيادة التعاون الإقليمي لصالح السلام والأمن.

ونشجع الحكومة الأفغانية خصوصاً، على الانخراط في عملية سياسية مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات الأفغانية المعارضة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. كما نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لنجاح عملية من هذا القبيل، وندعو الأطراف كافة إلى المشاركة في إيجاد حلول بناءة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالجزع إزاء ارتفاع مستوى العنف والعدد الكبير من الضحايا المدنيين في أفغانستان، بما في ذلك النساء والأطفال. ولا يزال تحسين الأمن أساسياً لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل مع البلد لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب والتهديدات الإرهابية بجميع أشكالها، وعلى تكثيف الحوار والتعاون من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف والتجنيد والتصدي لأسبابها الجذرية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بخطة الحكومة الأفغانية لإصلاح القطاع الأمني في أربع سنوات، ويثني على الجهود المبذولة لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية بصورة كافية ومستدامة بشكل متزايد، على نحو ما أقرته أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمة وارسو في تموز/يوليه ٢٠١٦.

ورحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات الأفغانية لعام ٢٠١٨. ونتوقع أن تعقد الانتخابات بطريقة تتسم بالشمولية والشفافية والمصداقية. ولكي يتسنى هذا، ينبغي اتخاذ قرارات رئيسية بشأن الإصلاحات الانتخابية على وجه الاستعجال. ويتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب جميع التطورات المتعلقة بالانتخابات، بالتنسيق مع المجتمع

المجتمع الدولي وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الأطر الإقليمية ذات الصلة، مثل مبادرة ميثاق باريس.

وفي الختام، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، علينا أيضا أن نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤكد على إقراره بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، وتشجيع السلام والمصالحة، وصد حقوق الإنسان وتعزيزها، وتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بقوة بمرافقة أفغانستان نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وسنواصل دعم عملية التحول بغية تعزيز بروز مجتمع مكتف ذاتيا بالكامل، وينعم بالسلام والديمقراطية والازدهار من أجل جميع الأفغان.

**السيدة ويلسون (أستراليا)** (تكلمت بالإنكليزية):  
تعتر أستراليا، بوصفها مؤيدا قويا لتوافق الآراء الدولي بشأن أفغانستان، بأنها شاركت في تقديم مشروع القرار A/72/L.8. في وقت أصبح توافق الآراء هذا هشا، فإننا نشيد بعمل جميع البلدان على إعداد مشروع قرار يعكس المشاركة البناءة لدعم الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان، بالشراكة مع حكومة الوحدة الوطنية.

وفي عام ٢٠١٧، أكد المجتمع الدولي مجددا على دعمه لأفغانستان، بما في ذلك من خلال الاستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة وجنوب آسيا، وتحديد التزام منظمة حلف شمال الأطلسي واستراتيجية الاتحاد الأوروبي ومشاركة منظمة شنغهاي للتعاون. وتؤكد أستراليا على هذه الجهود وتعتقد أنه يمكن لاتخاذ نهج إقليمي متكامل نحو تحديات أفغانستان - بما في ذلك توفير الموارد المناسبة للجهود الدبلوماسية والإنمائية والدفاعية - أن يساعد على تحسين الآفاق في أفغانستان والحد من اعتمادها على المساعدة الدولية ورسم مسار صوب تحقيق السلام ذي المصادقية.

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن أفغانستان تشمل الهجرة ضمن أولوياتها، وتؤكد على أهمية توسيع نطاق الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن الهجرة. ونحن نناقش التعاون الثنائي، ولكننا أيضا نناقش السياق الإقليمي والمتعدد الأطراف. وواصلنا تعاوننا في إطار طريق المضي قدما المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن مسائل الهجرة، وهو منبر سياسي لإدارة الهجرة بطريقة مستدامة، وعلى أساس التضامن والحوار واحترام حقوق الإنسان.

وبالمثل، وفيما يتعلق باللاجئين الأفغان، ما انفك اهتمامنا مركزا على تحقيق التنمية على الصعيد الإقليمي. وبالتوازي مع الحوار السياسي المنتظم مع الشركاء المعنيين، اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات ملموسة من خلال اتباع نهج شامل نحو مواجهة التحديات الرئيسية للهجرة والتشريد القسري في أفغانستان وفي المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد برنامجان إقليميان متعددا البلدان في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ بميزانيتين بلغتا ٩١,٦ ملايين يورو و ١٩٥,٦ ملايين يورو. وستتيح الاتفاقات العالمية على مستوى الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ فرصة إضافية للاتحاد الأوروبي وأفغانستان للتنسيق والتصدي للتحديات التي تمثلها الهجرة حاليا في مجتمعاتنا وفي الساحة الدولية.

وأخيرا، أدى أيضا إلى تأجيل انعدام الأمن وعدم الاستقرار زراعة المخدرات وانتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وشهدنا من فورنا الأرقام المنذرة بالخطر التي نشرتها الأمم المتحدة وهي تبين زيادة بنسبة ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ٩٠٠٠ طن. ويظل هذا أحد الشواغل الهامة للاتحاد الأوروبي، لما له من عواقب وخيمة على أفغانستان، بما في ذلك ارتفاع معدلات الاستهلاك وسط السكان، وتنشيط الاقتصاد غير المشروع، وفساد المؤسسات وتمويل الإرهاب الدولي. ولذلك نناشد حكومة أفغانستان أن تواصل بحمة تنفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات بدعم كامل من

تفاوضي يمسك بزمامه الأفغان باعتباره المسار الأكثر استدامة نحو السلام. وناشد أفغانستان وشركاءها البحث عن الفرص لإجراء حوار شامل للجميع وواقعي لوضع حد لأعمال العنف وإيجاد رؤية متسقة من أجل مستقبل البلد، بما في ذلك من خلال عملية كابل.

ويشكل مشروع القرار A/72/L.8 وسيلة حيوية للمجتمع الدولي للإعراب عن دعم أفغانستان وشعبها. وأود أن أسجل إعجاب أستراليا وتقديرها لأعمال رئيس المفاوضات في إعداد مشروع القرار، والتوصية به إلى الجمعية.

**السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يؤيد الاتحاد الروسي توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار A/72/L.8، بشأن الحالة في أفغانستان، الذي يقصد به أن يعكس على نحو محدد الهدف وشامل النهج الجماعية التي يتخذها المجتمع الدولي نحو التوصل إلى تسوية أفغانية فعالة وطويلة الأمد. وهذا تحقق إلى حد كبير بالأخذ في الاعتبار العلاقات الودية والتجارب الإيجابية للتعاون مع كابل في إطار الأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أنه، في التوصل إلى اتفاق بشأن النص، لم يؤخذ في الحسبان عدد من الشواغل الروسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تينفي (فانواتو).

ونشعر بالقلق من الحالة الراهنة في أفغانستان. ويتعارض انتشار التهديد الإرهابي إلى آسيا الوسطى وروسيا مع مصالحنا الوطنية. وباعتماد مشروع القرار هذا، فإننا نشق بأنه حينما يعد مشروع القرار التالي سنتلقى تقارير شاملة وتفصيلية عن النتائج الملموسة للمكافحة التي استمرت ١٦ عاما للإرهاب والاتجار بالمخدرات وعن أسباب التوسع غير المسبوق لزراعة خشخاش الأفيون، الذي يخدم أغراض المنظمات الإرهابية الدولية.

إن الحملة الإعلامية المتعمدة المستندة إلى اتهام لا أساس له من الصحة بأن الاتحاد الروسي يدعم حركة طالبان، بما في ذلك بتزويدها بالأسلحة، أمر غير مقبول.

ونثني على الجهود التي تبذلها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون لتعزيز التجارة والاستثمار من خلال زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي. ونهني حكومة الوحدة الوطنية على تغلبها على التحديات الكبيرة في عام ٢٠١٧ ونشير إلى تحديات أخرى مستمرة، بما في ذلك الاستجابة لأكثر من مليون من الأفغان العائدين والبيئة الأمنية الصعبة. وترحب أستراليا بالتقدم المحرز في مكافحة الفساد، ولا سيما من خلال أعمال مركز العدالة لمناهضة الفساد. ونشجع الحكومة الأفغانية على الاستمرار في جعل المؤسسات الأفغانية أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. وسيكون إجراء الانتخابات في الوقت المناسب عاملا بالغ الأهمية لتحقيق المساءلة. ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة العمل على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

لقد ذكرتنا الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٧ بالتكلفة البشرية لانعدام الأمن وحجم التحدي الماثل أمامنا. ونشيد بالتزام الحكومة الأفغانية بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك وضع خريطة طريق قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتحقيق أهدافها الأساسية. ولا تزال أستراليا ملتزمة نحو تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان للأمد الطويل. وفي عام ٢٠١٧، أعلنت أستراليا، إلى جانب شركائنا الدوليين، زيادة متواضعة لالتزامها العسكري بالتدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الأفغانية الشجاعة والقادرة على الصمود والعمل على تأمين البلد ومستقبله. وخلال زيارة في نيسان/أبريل قام بها الرئيس غني إلى أستراليا، أكدنا من جديد التزامنا بالتعاون الإنمائي بالتوقيع على استكمال وتحديد الاتفاق الثنائي للشراكة الإنمائية. وسلمت هذه الشراكة بالمهمة الهامة المتمثلة في تمكين النساء والفتيات وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان.

ومع ذلك، فإن ضمان مستقبل أفغانستان لا يتعلق بتوفير الأمن وحده. إن أعمال العنف وعدم الاستقرار ليست أمورا لا مفر منها. ولا تزال أستراليا تؤيد التوصل إلى حل سياسي

وثمة مسألة أخرى تبتعث على القلق البالغ وهي الزيادة غير المسبوقة في إنتاج المخدرات. وهذا الاتجاه تؤكد على نحو صارخ الأعداد الواردة في آخر تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي تبين أن مساحة الأراضي المخصصة لزراعة المخدرات قد زادت بنسبة ٦٠ في المائة، في حين أن إنتاج الأفيون قد تضاعف تقريبا. وهذا يمثل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتشكل دولارات المخدرات "Narcodollars" جزءا كبيرا من الإيرادات الإرهابية، أي من ٣٥ إلى ٤٠ في المائة. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية. ونعتقد أن هناك إمكانيات جيدة هنا من خلال تعزيز التعاون في هذا المجال بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن الاتحاد الروسي يدعم بحزم وثبات ويؤيد تطلعات الشعب الأفغاني لتحقيق سلام دائم في البلد. وتجسد علاقات الصداقة التقليدية بين بلدينا المصالح الوطنية لكل منا. غير أن تحقيق الاستقرار في أفغانستان والتصدي للتحديات التي تواجهها لن يكون ممكنا إلا إن اتبع المجتمع الدولي نهجا شاملا. ونحن على استعداد لمواصلة العمل على تحسين تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الدول لمصلحة السلام في أفغانستان.

**السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية):**  
اعتمدت الجمعية العامة أولاً قراراً بشأن أفغانستان في عام ١٩٨٠ (القرار ٣٧/٣٥). ومن ثم، لن يكون في غير محله إن ذكرت اليوم بإيجاز بالظروف التي أفضت إلى ذلك القرار وكيف تغيرت تلك الظروف. فمنذ عام ١٩٨٠، شهدت أفغانستان زهاء أربعة عقود من التدخلات العسكرية الأجنبية والحروب الأهلية التي ألحقت معاناة لا توصف بأبناء الشعب الأفغاني، بمن فيهم ملايين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وما ظل ثابتا طوال تلك الفترة هو دعم المجتمع الدولي للشعب الأفغاني.

ونرى أن هذه محاولة لإلقاء اللوم واستخدامنا ككبش فداء. وحتى الآن، فإن المناقشات بشأن مشروع القرار قد أظهرت أن وحدها روسيا دعت على نحو متسق ومنهجي إلى إعادة تصنيف كامل لحركة طالبان على أنها جماعة إرهابية، مما من شأنه أن يمنع أي إمكانية لتملص أعضائها من الملاحقة الجنائية. وسنواصل الإصرار على هذا النهج طالما أننا لا نرى بديلا لذلك، ولن نقبل أبداً المنافذ التي تمكن الإرهابيين من التملص من المساءلة فيما يستترون وراء العباءة البالية لمفهوم مكافحة التطرف العنيف.

إننا نشعر بالقلق إزاء وضع قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونعرب عن أسفنا إزاء قرار الاستعاضة عن الطيران الروسي والأسلحة الخفيفة وعملية الإصلاح التي تخفض الحد الأقصى لسن الضباط، الأمر الذي سيؤدي إلى الاستغناء عن عدة آلاف من أكثر الضباط كفاءة.

وللأسف، فإننا لا نرى أي تقدم على صعيد المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن صيغة موسكو للمشاورات التي استُهلّت في بداية هذا العام تمثل أفضل منبر متاح للشروع في مفاوضات موضوعية لتيسير تلك العملية. ونعتقد أن مبادئها الأساسية القائمة على الشراكة المنصفة والصريحة بمشاركة كل بلد في المنطقة سيساعد على تحقيق أهدافها.

لم تحقق حملة الربيع والصيف النتائج التي كانت تتوقعها حركة طالبان، ولكنها لا تزال على الرغم من ذلك تسيطر على حوالي نصف أراضي البلد وتواصل تنظيم الأعمال الإرهابية الخطيرة والمشاركة في الأنشطة التخريبية. كما يعزز الفرع الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وضعه، ووفقا لتقديراتنا فإنه يضم الآن ١٠ ٠٠٠ شخص. ويُجدد صفوفه أساسا بضمّ المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنتقلين إلى أفغانستان بعد اكتساب خبرة قتالية في سورية والعراق. ونود أيضا أن نشير إلى علامات توحى بدعم خارجي يتلقاه تنظيم الدولة الإسلامية دلّت عليه حالات رصد طائرات مروحية مجهولة الهوية.

أحدث تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن إنتاج المخدرات في أفغانستان عرف تزايداً سريعاً.

ولم يُنزل النزاع الطويل الأمد في أفغانستان معاناة لا توصف بشعبها فحسب، بل منع أفغانستان والمنطقة بأسرها من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الهائلة. فتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الإقليمي والتقدم الاقتصادي.

وكانت باكستان ملزمة بمواجهة تداعيات سلسلة الأزمات التي شهدتها أفغانستان، بما فيها الإرهاب. إذ نشرنا ٢٠٠ ٠٠٠ من قواتنا على الحدود الغربية وأجرينا أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في العالم. ونجحت هذه الحملات العسكرية في تطهير المناطق القبلية لدينا من جميع الجماعات المقاتلة والإرهابية تقريباً. ولكننا دفعنا لتحقيق ذلك الثمن غالياً. فقد استشهد أكثر من ٢٧ ٠٠٠ باكستاني، بمن فيهم ٦ ٥٠٠ عسكري وموظف مكلف بإنفاذ القانون، راحوا ضحية هجمات إرهابية، بينما تقدر خسائر باكستان الاقتصادية بأكثر من ١٢٠ مليار دولار. بيد أننا لا نزال ملتزمين بتنفيذ حملتنا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تنفيذاً كاملاً. إن دحر أعمال العنف الإرهابي أمر حيوي لتحقيق أولويتنا الطاغية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة.

والتعاون بين باكستان وأفغانستان عنصر حيوي في إطار الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها. إذ تجمعنا حدود مشتركة طويلة ليس من السهل مراقبتها. وعلى أساس روح التعاون هذه، تشاطرنا مقترحات شاملة مع بلد الجوار بهدف رصد الحدود ومراقبتها وإدارتها على نحو فعال. وتشمل المقترحات إنشاء مركز تنسيق ميداني ونشر موظفي اتصال على الحدود الدولية. ونعتقد أن هذه التدابير يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً في وقف تنقل الإرهابيين والمتشددین عبر الحدود، ويحدونا الأمل في أن تستجيب الحكومة الأفغانية

وقرار الجمعية العامة السنوي بشأن هذا الموضوع إنما هو تعبير وتجسيد لهذا الدعم العالمي. ونثني على الجهود التي تبذلها ألمانيا مرة أخرى في توجيه المفاوضات بشأن مشروع القرار A/72/L.8 المتعلق بالحالة في أفغانستان، وباكستان، مرة أخرى، من مقدمي مشروع القرار.

وإلى جانب الشعب الأفغاني، فإن الشعب الباكستاني هو أكثر من عانى على مدى عقود من الحرب والعنف في ذلك البلد. إن النزاع القائم في الجوار غير وحكومة باكستان واقتصادها ومجتمعها وأثر فيها. واتسمت استجابتنا لمعاناة أشقائنا وشقيقاتنا من الأفغان بالتعاطف والكرم. وقد وفر بلدي للشعب الأفغاني ضيافة ودعماً غير مسبوقين على مدى العقود العديدة الماضية من عملهم والمأساة التي عانوها. ومنذ أكثر من ثلاثة عقود، واصلنا استضافة ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ أفغاني، وهو أكبر وجود طويل الأمد للاجئين في العالم.

وللأسف، لا تزال الحرب الطويلة في أفغانستان مستمرة. وخلال السنة الماضية، زادت الحالة الأمنية تدهوراً، مع انتشار هجمات عنيفة يقتربها المتمردون في جميع أنحاء البلد. وما فتئت الإصابات في صفوف المدنيين ترتفع بسبب هذه الهجمات وزيادة الغارات الجوية. وتدين باكستان بقوة الهجمات الإرهابية المتكررة والواسعة النطاق والمُدبرة في كابل ومناطق أخرى في أفغانستان. لا مبرر لمثل هذه الهجمات العشوائية التي تقتل الأطفال والنساء والرجال الأبرياء. إن تصعيد أعمال العنف وعدم الاستقرار في أفغانستان، والوجود المتزايد لداعش ولعدد كبير من الجماعات الأخرى الإرهابية والمقاتلة في المناطق غير الخاضعة للحكم، يُعدّ مصدر قلق بالغ للشعب الأفغاني، ولجيران أفغانستان والمجتمع الدولي. وتشكل هذه الجماعات الإرهابية خطراً واضحاً ومائلاً يهدد الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان والمنطقة برمتها.

والصلة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات تساعد على الإبقاء على الجماعات الإرهابية والمتطرفة في أفغانستان. ويشير

وتوسيع نطاق التجارة، والتعاون في مجال الطاقة، وتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود التي تم تحديدها بالفعل، أمور يمكنها أن تعزز وتوطد إلى حد كبير السلام والازدهار في المنطقة برمتها.

إن المجتمع الدولي يُجمع في رأيه على أن السلام المستدام في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية تفاوضية. ومشروع القرار الذي سنعمده اليوم يؤكد من جديد على توافق الآراء الدولي. وما برحت باكستان تقترح تسوية سياسية باعتبارها السبيل الأنجع لوضع حد لعقود من النزاع والمعاناة في أفغانستان. والأعوام الستة عشر من الحرب التي شنتها أعنت قوات العالم لم تغلح في تأمين حل عسكري. ولن يُستعاد السلام عن طريق مواصلة اللجوء إلى القوة العسكرية. فلا التحالف الذي يدعم كابل ولا حركة طالبان الأفغانية في موضع قادر على فرض الحل العسكري على الآخر. إن تعزيز التسوية السياسية والسعي إلى تحقيق حل عسكري في أفغانستان أمران متناقضان. واللجوء إلى الخيار العسكري دون استراتيجية سياسية مصاحبة له لن يحقق نتيجة مختلفة عما شهدناه على مدى السنوات الست عشرة الماضية، بل سيؤدي بالأحرى إلى مزيد من العنف والمعاناة للشعب الأفغاني، فضلا عن تزايد عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

ويحدونا أمل صادق في أن تعطى الأولوية لتحقيق السلام من خلال المفاوضات والمصالحة. وفي حين أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تعزيز هاتين العمليتين، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأفغان أنفسهم. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة السلام والمصالحة الأفغانية، ونأمل أن تكون بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق التسوية السياسية. كما ندعو حركة طالبان الأفغانية إلى التخلي عن العنف، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، والدخول في حوار جدي من أجل تحقيق السلام.

وتظل باكستان على أهبة الاستعداد للمساعدة في تعزيز هذا الحوار. ومشاركتنا في كل مبادرة إقليمية ودولية للسلام والمصالحة

بالموافقة على اقتراحنا الداعي إلى تعزيز الضوابط الحدودية وتدعيمها.

وعلى مر السنين، اتخذت باكستان أيضاً خطوات شاملة وملموسة من أجل دعم الاقتصاد والتنمية في أفغانستان. ونعمل على تيسير عبور البضائع الأفغانية دون أي قيود على الكمية. ولقد اتخذنا في الآونة الأخيرة سلسلة من التدابير الإضافية من أجل تيسير تجارة المرور العابر، بما في ذلك إنشاء مواقع تجارية تعمل على مدار الساعة، وتحسين الهياكل الأساسية للجمارك والهجرة في نقاط العبور الحدودية، وإنشاء ممرات إلى أفغانستان مخصصة لمعالجة البضائع بسلاسة، ولا سيما الأصناف القابلة للتلف.

ويتوخى بلدي مستقبلا مفعما بالتعاون الاقتصادي على نحو أوثق مع أفغانستان. وتعمل باكستان بنشاط على تعزيز خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، الذي سيلبي احتياجات المنطقة من الطاقة، ويولد نشاطا اقتصاديا كبيرا في أفغانستان. ونحن نعمل أيضا مع حكومة أفغانستان على استكشاف مشاريع أخرى تتعلق بسبل الاتصال وتطوير الهياكل الأساسية. وهناك أكثر من ٥٠٠٠٠ أفغاني درسوا في المؤسسات التعليمية الباكستانية، وهم يعملون الآن في القطاعين العام والخاص في أفغانستان، يحققون أحلامهم ويلبّون احتياجات بلدهم. وقد أعلننا عن ٣٠٠٠ منحة دراسية للطلاب الأفغان في الجامعات والكليات المهنية الباكستانية. والدفعة الأولى من هؤلاء التلاميذ يدرسون بالفعل في مختلف المؤسسات التعليمية في باكستان. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لكي أهنئ أفغانستان بالفوز بكأس آسيا الذي يقدمه المجلس الآسيوي للكريكيت لمن هم دون سن التاسعة عشرة.

وتتشاطر باكستان وأفغانستان أواصر تاريخية عميقة من الإيمان والثقافة والجغرافيا. والإمكانات المشتركة للبلدين كبيرة.

الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان أمور بالغة الأهمية لتحقيق التنمية والرخاء في المنطقة بأسرها. وتؤيد طاجيكستان جهود أفغانستان وشعبها الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين والإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء الصراع، وتدعو إلى توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى أفغانستان بهدف إحياء اقتصادها، وتوطيد قطاعها الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل جديدة. والسلام والاستقرار والإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي العاجل أمور ذات أهمية حاسمة في تنمية أفغانستان وازدهارها.

ومشاركة أفغانستان في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه ستساهم بشكل رئيسي في نجاح جهود المجتمع الدولي. ونعتقد أن المشروع الهام في هذا الصدد يتمثل في تهيئة بيئة مؤاتية لتوسيع إمكانات شبكات العبور بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان، فضلا عن إنشاء البنية التحتية اللازمة لتمكين البضائع والخدمات من التنقل بحرية في المنطقة. ونحن على استعداد للمشاركة في إنعاش البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان من خلال الربط بين شرايين النقل في بلدنا، وذلك لإنشاء جسر للطاقة، مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا (CASA-1000)، بحيث يزود الشعب الأفغاني بالسلع الأساسية ويوفر له المتخصصين في التدريب. وإنشاء خط نقل الكهرباء CASA-1000، الذي سنقوم بتنفيذه بالاشتراك مع قيرغيزستان وأفغانستان وباكستان وشركائنا في التنمية، سوف ينقل الطاقة بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ويساهم في زيادة تطوير كلتا المنطقتين.

وثمة مجال هام آخر لمساعدتنا هو تهيئة بيئة مؤاتية لتوسيع إمكانات شبكات المرور العابر بين بلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان. وفي هذا السياق، نعتقد طاجيكستان أن إرساء البنية التحتية الضرورية من أجل حرية انتقال البضائع والخدمات والاستثمارات في المنطقة سيتصف بالأهمية. لذلك، نعتبر أنه من باب الأولوية التوقيع على الوثائق ذات الصلة بإنشاء واستخدام

لهي دليل على التزامنا. ولقد واصلنا الانخراط في جميع العمليات الرامية إلى إيجاد حل سياسي، عملية قلب آسيا - اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان؛ ومجموعة ٦+١ المؤلفة من الصين، والهند، وإيران، وباكستان، وروسيا، والولايات المتحدة، وأفغانستان؛ وفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان وباكستان؛ وفريق التنسيق الرباعي المعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية؛ وصيغة موسكو وعملية كابل من أجل السلام والأمن والتعاون. بيد أنه لن يتم ضمان التقدم إلا عندما تستنتج الأطراف الأفغانية نفسها أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحرب الأفغانية، وأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار غير المشروط. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الحكمة والواقعية إلى تشجيع الأطراف الأفغانية على المشاركة في مفاوضات السلام هذه. وهذه العملية هي أفضل أمل لنا لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان.

وفي الختام، أود القول إن السبيل إلى السلام في أفغانستان شاق، ولكنه ممكن التحقيق. ومع ذلك، يتعين على الأطراف الأفغانية نفسها الاعتراف بأنه ليس هناك سبيل لتحقيق السلام سوى بالحوار بدون شروط، والتوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية على الرغم من صعوبتها، من أجل تحقيق تسوية عن طريق التفاوض. ونحن نعتقد أن الشعب الأفغاني لا يستحق أقل من ذلك.

**السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):**

يسر طاجيكستان أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/72/L.8 الذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة. وفي هذا الصدد، نعرب عن خالص تقديرنا لوفد ألمانيا على تيسير مشروع القرار. ومن المشجع أن جميع الدول الأعضاء تتشاطر الرأي نفسه بخصوص أهمية السلام والاستقرار في أفغانستان ودورها الرئيسي في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. ولا شك في أن السلام والاستقرار والإنعاش

أن نكون من بين البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار. أود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض آرائنا بشأن الحالة في أفغانستان.

أود أولاً أن أؤكد أهمية توطيد الإنجازات التي اضطلع بها البلد خلال الأعوام الـ ١٦ الماضية. لا تزال أفغانستان بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في ذلك الصدد، من الحيوي أن نفيباللتزامات التي تعهدنا بها. يجب علينا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن جهود السلام والمصالحة ذات القيادة والملكية الأفغانية من المقومات الرئيسية للسلام والأمن الدائمين في البلد. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة، ينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تركز على ضمان قدر أكبر من الشمول ومكافحة الإرهاب. وغني عن القول إن اتباع نهج أكثر شمولاً سيوطد آثار الإصلاحات والاستقرار السياسي، ويصلح الحالة الأمنية، ويتمشى مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والرخاء في أفغانستان.

ستواصل تركيا دعم الحكومة الأفغانية في تحقيق برنامجها الأمني والإنمائي ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا. وستواصل تقديم مساعدتنا الثنائية في مجالي الأمن والتنمية، وسنسهم في جهود منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها الجهة المسؤولة ضمن بعثة الدعم الوطيد المسؤولة عن منطقة كابل. وأود أيضاً أن أشير إلى أن المعونة الإنمائية الرسمية التي قدمتها تركيا لأفغانستان بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠١٦ بلغت أكثر من مليار دولار وشملت ٨٥٠ مشروعاً. ورؤيتنا لأفغانستان أنها بلد ينعم بالسلام والاستقرار، ويتمتع بعلاقات جيدة وتعاونية مع جيرانه، وفي الوقت نفسه في صميم مشروعات إقليمية كبرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على اتفاق طريق المرور العابر للحدود وتجارته ونقله في عشق أباد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. كما ستواصل تركيا مساعدة أفغانستان من خلال البرامج المتعددة الأطراف، من قبيل عملية قلب آسيا - إسطنبول.

مشاريع تتعلق بالإطار الإقليمي، بما في ذلك اتفاق التجارة والعبور بين طاجيكستان وأفغانستان وباكستان، وبناء السكك الحديدية بين طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان.

وفي هذا الصدد، ومن خلال تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية المتعلقة بالطاقة والنقل، وإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة على الحدود مع أفغانستان، تساعد طاجيكستان على إشراك أفغانستان في التكامل الاقتصادي الإقليمي. ترمي تلك المشروعات إلى إيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر وضمان بيئة مواتية للتنمية. إن تنمية الموارد البشرية الأفغانية وتدريب المتخصصين في مختلف المهن المدنية تُعدّ أيضاً أولويات هامة في إطار برنامج التعاون بين طاجيكستان وأفغانستان. إذ يدرس حالياً مئات الطلاب الأفغان في جامعات طاجيكستان. كما خصصت حكومة طاجيكستان ١٠٠٠ منحة تعليمية لمواطني أفغانستان للفترة المنتهية في عام ٢٠٢٥. وستواصل جهودنا الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون مع حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية من أجل دعم السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة لنا.

**السيد سينيرلوجلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، على بيانه، وأرحب بوجوده في مناقشة اليوم.

يسرنا أن المشاورات قد تمّت بنجاح حول مشروع القرار A/72/L.8 بشأن الحالة في أفغانستان والمعرض علينا اليوم، ونشكر جميع الوفود التي بذلت جهوداً صادقة تحقيقاً لتلك الغاية. واعتماد الجمعية العامة هذا القرار كل سنة لا يبرز فحسب التقدم الذي تحرزه أفغانستان، بل أيضاً يمثل رمزا قويا للدعم الدائم الذي أجمع المجتمع الدولي على تقديمه لأفغانستان حكومة وشعباً من أجل التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه البلد. ونتطلع مرة أخرى إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء، ويسرنا

إطار القانون الدولي، مثل طالبان وشبكة حقاني وداعش وتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها، من قبيل جماعة لشكر طيبة وجيش محمد. ويجب القضاء على المناطق الخاصة بالإرهابيين، والملاذات والملاجئ الآمنة لهم خارج حدود أفغانستان. ولا بد من مواصلة تقديم الدعم بكل إخلاص لعلمية سلام ومصالحة وطنية بقيادة وملكية أفغانية، في إطار دستور أفغانستان. إن إحراز أي تقدمٍ مجدٍ يتطلب وقف أعمال العنف، وقطع أي صلة بالإرهاب الدولي، واحترام حقوق عامة الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والأطفال.

نحنى أفغانستان على انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى. ومشاركة أفغانستان النشطة في الأمم المتحدة بشأن مختلف المسائل الهامة آخذة في الازدياد. وفي حين أن المجتمع الدولي يجدد التزامه تجاه أفغانستان كل سنة من خلال مختلف الجهود المتعددة الأطراف وجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من المهم جداً أن يتمثل الهدف الأسمى في احترام سيادة أفغانستان وتوجيهها وملكيته لعمليات السلام.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الأرقام الواردة في آخر دراسة استقصائية عن الأفيون في أفغانستان صدرت عن وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي أبرزت ارتفاع نسبة إنتاج الأفيون، وزيادة المساحات المخصصة لزراعة الخشخاش في أفغانستان ودور هذه الصناعة في تأجيج الإرهاب. إذ ينبغي لنا أن نتساءل عن وجهة تلك المخدرات وعن الجهات المستفيدة من هذه التجارة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية، لا تحصل الجماعات الأفغانية المتجرة بالمخدرات إلا على جزء ضئيل من الإيرادات المتأتية من زراعة المواد الأفيونية الأفغانية والاتجار بها. فمن هي الجهات التي تتحكم في تلك العلاقة وتستفيد منها يا ترى؟ علينا معالجة هذه المسائل من خلال اتخاذ تدابير وإجراءات

إن الشعب الأفغاني جدير بمستقبل أفضل. والتزامنا الجماعي والمستمر سيساعد الشعب الأفغاني على تجديد آماله، بينما يمضي قدماً على هذا المسار. ومن مسؤوليتنا المشتركة تقديم الدعم والمساعدة له لتحقيق تلك الغاية.

**السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم السنوية بشأن الحالة في أفغانستان. ونشكر الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله على حضوره وعلى البيان الهام الذي أدلى به هنا اليوم. إذ بينت كلماته بوضوح روح الشعب الأفغاني التي لا تُقهر حتى في وجه أشد الحن.

إن الأفعال الخسيسة والإرهاب التي تستهدف أضعف الفئات اختبار لقدرة الشعب الأفغاني الهائلة على الصمود. فلم يسلم المرضى في المستشفيات، أو الأطفال الصغار في المدارس أو المصلين في المساجد بل حتى مشييعي الجنازات من قوى الإرهاب والعنف الضالة واليائسة. جميعنا دان تلك الهجمات، وأعرنا عن تعاطفنا مع شعب أفغانستان. غير أن الإرهابيين ومؤيديهم ماضون في تجرؤهم. من الواضح أنه لم يتم القيام بما يكفي. ولسوء الحظ، أنه بينما بلغ تواتر الهجمات الإرهابية الجبارة في أفغانستان ذروة جديدة، وبينما يواصل الإرهابيون الاستيلاء على الأراضي والموارد العائدة للشعب الأفغاني، كان التغير الذي شهدناه هنا في الأمم المتحدة طفيفاً. ما زال مجلس الأمن يناقش ما إذا كان ينبغي تعيين قادة جدد أو تجميد أصول زعيم حركة طالبان الذي تم اغتياله. وحتى في الوقت الذي تجري فيه هذه المناقشة، تشكل داعش تهديدات جديدة في أفغانستان.

يتطلب التصدي للإرهاب العالمي من المجتمع الدولي استجابة شاملة وحازمة ومتسقة. إذ أن أمن واستقرار أفغانستان مرتبطان بأمن واستقرار المنطقة بأسرها. ومن الضروري معالجة مسألة الدعم الذي تتلقاه المنظمات الإرهابية العاملة خارج

لطائرات شحن من كابل وقندهار بالفعل إلى نيودلهي. وقبل عشرة أيام، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت أول شحنة مساعدات تحوي حبوب القمح من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء جابهار الإيراني. ونعتقد أن هذا يمثل بداية عهد جديد من إمكانية الربط القوية والموثوقة والمعززة لأفغانستان، ذلك البلد غير الساحلي، من شأنه تمكينه من التبادل التجاري مع الاقتصادات الأكبر في منطقة جنوب آسيا وما وراءها. وقد أثر معرض الهند وأفغانستان للتجارة والاستثمار، الذي أقيم في أيلول/سبتمبر في نيودلهي، صفقات تجارية تجاوزت قيمتها ٢٥٠ مليون دولار وأظهر مكنم التدفق الطبيعي للتجارة والتبادل التجاري بالنسبة لأفغانستان.

وسنرحب باعتماد الجمعية لمشروع القرار A/72/L.8 بشأن الحالة في أفغانستان ونأمل أن يؤدي إلى زيادة التركيز على مكنم علة أفغانستان. فقد حان الوقت للتخلي عن مناقشاتنا الروتينية بشأن الحالة في أفغانستان والتعامل مع المسائل الجوهرية. وينبغي أن نبدأ بإيلاء اهتمام أكبر لأصوات الأفغان.

**السيد خورشو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بمشاركة السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، في جلستنا. وأود أن أبدأ ببيان بالتأكيد مجدداً على عزم شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تقديم الدعم لشعب أفغانستان الشقيق وحكومتها، وهما يخوضان غمار هذه المرحلة الصعبة في سعيهما لبناء أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة. ويحدوني الأمل في أن يسهم اعتماد الجمعية العامة اليوم لمشروع القرار A/72/L.8 في تحقيق ذلك الهدف.

إن منطقتنا لا تزال تعاني من طفرة مثيرة للقلق في أعمال العنف من جانب المتطرفين، وتهدد مجتمعاتنا زيادة هائلة في إنتاج المخدرات. وللأسف، فإن أفغانستان هي أحد أكثر البلدان تضرراً من هذه المشاكل. فقد استمر الاتجاه التصاعدي

يمكن التحقق منها. ويمكن لمجلس الأمن، عند معالجة مسألة الأموال التي يجنيها الإرهابيون في أفغانستان من خلال أنشطتهم غير المشروعة، أن يستخدم على نحو فعال نظام الجزاءات لدى اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) كوسيلة ضغط لتعزيز السلام. بيد أن ذلك لم يحدث. فنحن لم نتعقب قادة المنظمات الإرهابية. ولم نجر تحقيقات بشأن الأعمال التجارية المنخرطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان، ولم نحددها. وما لم تتخذ إجراءات فعالة، فإن الأمم المتحدة معرضة لخطر التهميش.

وتظل الهند تدعم حكومة أفغانستان وشعبها في جهودها الرامية إلى بناء دولة مستقرة وآمنة وموحدة ومزدهرة وديمقراطية وتعددية. ونقدر تقديراً عالياً التضحيات المستمرة التي تبذلها قوات الأمن الأفغانية ليس من أجل شعبها فحسب، بل من أجل شعوب المنطقة وبقية العالم.

وننظر إلى التنمية بوصفها حجر الزاوية في صداقتنا طويلة الأمد مع أفغانستان. وقد أعطت الزيارات الأخيرة رفيعة المستوى إلى الهند خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك زيارة الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، زخماً للجيل القادم من الشراكة الإنمائية الجديدة بيننا، التي بدأت في أيلول/سبتمبر. ويشمل ذلك طائفة كاملة من المجالات، بما فيها التعليم والصحة والزراعة والهياكل الأساسية والطاقة المتجددة وإمدادات مياه الشرب وتنمية الموارد البشرية.

وأهمية الربط والمرور العابر في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان واضحة لنا جميعاً. ومن المؤسف منع إمكانية النقل البري والمرور العابر العادي بين الهند وأفغانستان لسنوات عديدة، وهو ما يشكل عقبة تؤذي الشعب الأفغاني، إذ أن رفاهه هو الذي يتضرر في المقام الأول. وقد أنشأنا ممراً للشحن الجوي في حزيران/يونيه، مُصمماً لإتاحة إمكانية وصول المزارعين الأفغان المباشر إلى الأسواق الهندية. ووصلت ٣٦ رحلة

وباكستان في إطار المبادرة الثلاثية لمكافحة المخدرات. واستضافت إيران، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، ملايين اللاجئين الأفغان، متشاطرة معهم الخدمات العامة والتعليم. وفي هذه السنة وحدها، توفر مدارسنا التعليم لقرابة ٤٠٠ ٠٠٠ من الطلاب الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة.

وتواصل إيران المشاركة في عمل اللجنة الثلاثية من أجل التخطيط لإعادة اللاجئين الأفغان بشكل طوعي وآمن وكرام. وتدرج لوطنهم. بيد أن عدد العائدين لا يزال يسجل أدنى مستوياته منذ إنشاء برنامج العودة الطوعية في عام ٢٠٠٢، حيث يفضل العديد من العائدين عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك الأعداد الكبيرة التي استقرت في المراكز الحضرية. ونرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على التحديات الرئيسية لإعادة الإدماج التي يواجهها العائدون ولوضع استراتيجية شاملة للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج. ويتوقف النجاح في العودة الطوعية، في المقام الأول، على توفير الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، وهو ما يؤكد أهمية حشد المزيد من الدعم الدولي لتحقيق ذلك الغرض. وسيكون من المهم للغاية اتباع نهج أقوى وأكثر تنسيقاً بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة ووضع استراتيجية شاملة لمعالجة جملة احتياجات المشردين والعائدين لضمان زيادة فعالية عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة للتنمية وإعادة الإعمار من خلال التزام الأمم المتحدة الحقيقي بشراكة مستدامة مع أفغانستان، على النحو المبين في التقرير النهائي (S/2015/713، المرفق) للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان. ويجب علينا أن نستخدم ولاية بعثة الأمم المتحدة ومساعداتها الحميدة من أجل تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، بناء على طلب الحكومة.

في مستويات العنف وعدد الهجمات الإرهابية عاما بعد عام منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان في عام ٢٠٠١. ولم تزد أفغانستان ولا المنطقة ولا العالم أمنا، بعد مرور أكثر من عقد على ذلك. وثمة أسباب جذرية عميقة لتدهور الحالة الأمنية في أفغانستان ولا يمكن معالجتها عن طريق الاستراتيجيات العسكرية وحدها. وحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية تنصدر الآن مكافحة الإرهاب وتحتاج إلى دعم المجتمع الدولي المستمر أكثر من أي وقت مضى في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف، فضلا عن مواجهة تحدياتها الأمنية والاقتصادية والإنمائية المعقدة. وتجدد إيران دعمها لأي عملية سلام يقودها الأفغان.

ويمثل تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان أولوية وخطوة رئيسية لتوطيد السلام والتنمية في المنطقة. ونرحب بعملية التعاون الاقتصادي الإقليمي ونحث على بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيزها، بما في ذلك التدابير التي تهدف إلى تيسير الربط الإقليمي والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، على النحو المبين في مشروع قرار اليوم. ويمثل البدء مؤخرا في مشروع جابهار ووصول أول شحنة من الهند إلى أفغانستان عبر ذلك الميناء، في ذلك الصدد، تقدما هاما.

إن التحديات التي تواجه أفغانستان ومنطقتنا مترابطة. ويساورنا بالغ القلق إزاء النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي تشير إلى أن إنتاج الأفيون زاد بنسبة ٨٧ في المائة خلال السنة، وهي أرقام مثيرة للقلق البالغ نظرا لأن المخدرات تشكل مصدر دخل رئيسيا للجماعات الإرهابية. ويوفر التخلف وانخفاض الدخل وانعدام الفرص الاقتصادية تربة خصبة وفرص تجنيد وافرة للجماعات الإرهابية وشبكات المخدرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم المشاريع الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية

في جهوده الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة بهدف كفالة قدرتنا على جعل الأمم المتحدة "توحد أداها" في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لنا في المنظمة، ربما تبدو مناقشات إصلاح الأمم المتحدة أحياناً بيروقراطية ونظرية. ولكن بالنسبة لشعب أفغانستان، لا يمكن أن تكون عملية الإصلاح أكثر واقعية.

(تكلم بالفرنسية)

لقد تعهدت كندا بـ ٤٦٥ مليون دولار في دعم القطاع الأمني والمساعدة الإنمائية لأفغانستان للفترة من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وهذا في جوهره تركيز بوجه خاص على حقوق النساء والفتيات تمثيلاً مع السياسة الخارجية لكندا في دعم المرأة، وكذلك مع الالتزامات في خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن المستدامان من دون المشاركة النشطة والموضوعية لجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء والفتيات. ويسرنا أن نرى في مشروع قرار اليوم الالتزام بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة الأفغانية. تؤدي المرأة دوراً حيوياً في عملية السلام ونكرر ما جاء في مشروع القرار من التشديد على أهمية احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في أفغانستان.

ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن المستدامان من دون تنمية اقتصادية. وقد سرتني سماع الرئيس التنفيذي عبد الله يقول إن الاقتصاد قد عبر منعطفاً هاماً وهو يُظهر علامات الانتعاش، لا سيما في الاستثمار والتنمية لدى القطاع الخاص. ويسر كندا أن نسمع أن خطة التعاون الاقتصادي الإقليمي قد أصبحت واقعاً وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة. وكما قال زميلي من طاجيكستان، فالتعاون الاقتصادي الإقليمي هو أحد العوامل الرئيسية للاستقرار في المنطقة.

السيد بلانكارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ألمانيا على قيادتها في إعداد مشروع قرار هذا العام (A/72/L.8) بشأن الحالة في أفغانستان. وباسم كندا، أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لوجود الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله في الجمعية اليوم وللبيان الذي أدلى به.

لا تزال كندا متمسكة بالرغبة لديها في إحلال السلام والأمن في أفغانستان. لقد اشتد القتال هناك ونشعر بالاستياء إزاء الخسائر غير المقبولة التي يوقعها في الشعب الأفغاني. ونأمل أن يواصل جميع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين التركيز على إنهاء هذا العنف. ومن جانبنا، فإننا نظل ملتزمين بضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذاً للإرهاب الدولي. ونحن حريصون على مساعدة الأفغان في تهيئة مستقبل مستدام وبلد ذي إدارة جيدة ويحترم حقوق الإنسان ويتحكم بمصيره.

(تكلم بالفرنسية)

وتؤيد كندا تأييداً تاماً عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان، وتثني على حكومة أفغانستان لما تبذله من جهود من أجل توطيد السلام، بما في ذلك عقد أول مؤتمر لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن في حزيران/يونيه. إن اجتماع عملية كابل، المعقود بعد فترة وجيزة من الهجوم المدمر الذي وقع في ٣١ أيار/مايو في كابل، ليس إلا مثلاً واحداً على الالتزام الثابت بالسلام، على الرغم من التحديات الهائلة. وترحب كندا أيضاً بالدور الهام الذي تقوم به العديد من الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تعزيز السلام والمصالحة في أفغانستان، ولا سيما الجهود الدؤوبة التي يبذلها أولئك الذين يعملون على مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما المشردين داخلياً واللاجئين والأقليات والنساء والفتيات.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما ذكرنا السيد عبد الله هذا الصباح، فمن الملح والمهم أن ندعم، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأمين العام

المدى الطويل. وهذا يجسّد أيضاً موقف أوزبكستان بشأن هذه المسألة. وكما قال رئيس أوزبكستان شوكت ميرزوييف، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين،

”نحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى إحلال السلام في أفغانستان يتمثل في الحوار المباشر بين الحكومة المركزية والقوى السياسية المحلية الرئيسية، بدون شروط مسبقة. وينبغي للمفاوضات أن تكون بقيادة أفغانية، وأن تجري في إقليم أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة.“  
(A/72/PV.5، صفحة ١٩)

وتؤمن أوزبكستان إيماناً قوياً بأن الأنشطة للمجتمع الدولي في مساعدة أفغانستان على إعادة بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية لا تزال شرطاً هاماً لضمان الاستقرار الشامل للحالة فيها. ويجب أن تركز هذه الجهود على إدماج أفغانستان في العمليات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما المشاريع التي تنفذها البلدان المجاورة لها في مجال الطاقة والاتصالات والنقل وغير ذلك من المجالات.

وقبل عشرة أيام، استضافت أوزبكستان مؤتمراً دولياً تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن كفالة الأمن والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى. وقد كان وزراء الخارجية من كل دولة من دول آسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان، وكذلك كبار المسؤولين من البلدان الأخرى والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والعديد من المنظمات الدولية، حاضرين في المنتدى وقد ساهموا في نجاحه. وفي البيان الختامي للمنتدى، دعم الحاضرون المبادرات الرامية إلى دعم عملية السلام في أفغانستان، وتعزيز إعادة بناء هيكلها الأساسي الاجتماعي - الاقتصادي والعمل بمزيد من الهمة لدمجها في الشبكات الاقتصادية العالمية.

وخلال السنة الماضية، كثفت أوزبكستان أيضاً حوارها الثنائي مع أفغانستان. وفي هذه السنة وحدها، اجتمع رئيسا البلدين عدة مرات على هامش المؤتمرات والمنتديات الدولية

وفيما نمضي قدماً بشأن مشروع القرار، أود أن أشير إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن استخدام الألغام المضادة للأفراد وأعداد ضحاياها آخذان في الهبوط في جميع أنحاء العالم. وآمل أن تظل هذه الإنجازات حافزاً لنا جميعاً في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام، وتشدد على أهمية تقديم مساعدة دولية مستمرة فيما نعمل نحو تحقيق الهدف المتمثل في إعلان أفغانستان خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣.

ويؤيد وفد بلدي مشروع القرار A/72/L.8. وإننا نقف مع الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات في البلد، في سعيه إلى مزيد من الأمن والازدهار والسلام في المستقبل.

**السيد ابراهيموف** (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن الحالة في أفغانستان والإدلاء ببيان عام بشأن مشروع القرار A/72/L.8 في سياق ما يترتب عليه من آثار في منطقة آسيا الوسطى.

إن آفاق التنمية المستقرة والمستدامة في آسيا الوسطى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق السلام في جارتنا أفغانستان، لأن استقرار الحالة هناك شرط مسبق هام من أجل ضمان السلام والأمن على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤيد أوزبكستان مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان، الذي يحدد التقدم المحرز والتحديات المستمرة التي تواجه البلد، وتوفر السبل لمواجهة تلك التحديات. ونحن نتفق على الأخص مع فكرة أنه لا يوجد حل عسكري يمكن أن يكفل استقرار أفغانستان، الذي يتطلب من جميع الشركاء الإقليميين والدوليين مواصلة جهودهم الرامية إلى دعم عملية السلام والمصالحة. وكما ينص مشروع القرار، فإن عملية سلام شاملة للجميع يقودها الأفغان ويملكون زمامها ومدعومة من المجتمع الدولي هي أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار على

والثروة، وقد عانى الشعب الأفغاني معاناة كبيرة وبذل تضحية كبيرة. وقد ذكرنا بذلك بطريقة صارخة للغاية في ٣١ أيار/مايو هذا العام عندما قتل الإرهابيون أكثر من ١٥٠ وجرحوا قرابة ٥٠٠ في هجوم جبان في وسط كابل. وقد كان من بين القتلى، ومعظمهم تقريباً من المدنيين، نساء وأطفال وأعضاء في وسائط الإعلام وموظفون دبلوماسيون.

وفي النصف الأول من هذا العام، وثقت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لأكثر من ٢٠٠ ٥ إصابة في صفوف المدنيين، كان أكثر من ٦٠٠ ١ منها وفيات. وما يجعل الأمر أكثر مأساوية هو أن أكثر من ٣٠ في المائة من تلك الوفيات من الأطفال. وكما يشير مشروع القرار، فقد كانت القوات المناوئة للحكومة مثل طالبان، إلى جانب جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في خراسان، هي المسؤولة عن أغلبية كبيرة من تلك الإصابات بين المدنيين. وفي ذلك السياق، وافق الرئيس ترامب في آب/أغسطس على استراتيجية إقليمية جديدة للولايات المتحدة في جنوب آسيا، على أساس التسليم بأن أمن واستقرار أفغانستان يرتبطان بالمنطقة بأسرها، وبأنه يجب علينا تعبئة تلك المنطقة في جهود من أجل إحلال السلام في أفغانستان. وسنواصل دعم الحكومة الأفغانية وقوات الأمن في كفاحها ضد طالبان والجماعات الإرهابية. ونثني على الحكومة الأفغانية على التقدم الذي أحرزته في مكافحة تلك التهديدات، ونحن على استعداد لمساعدة قواتها في إنهاء الحرب والحيلولة دون إعادة إنشاء أي ملاذ آمن للإرهابيين.

ويعمل حلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤنا من أجل استكمال زيادات في القوات وجهود دعم إضافية من شأنها أن تعزز بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أعربت أكثر من أربع وعشرين دولة، في اجتماع وزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي في ٩ تشرين

المختلفة. كما يجري التخطيط لزيارة رسمية يقوم بها رئيس أفغانستان إلى أوزبكستان. وفي كانون الثاني/يناير، قام وفد من أوزبكستان، بقيادة وزير خارجيتها، بزيارة رسمية إلى كابل، حيث وقع الطرفان خمسة اتفاقات بشأن التعاون في إعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة وتدريب الموارد البشرية. كما أعلن أن لجنة أوزبكستانية للتجارة ستفتتح في كابل بهدف توسيع التجارة بين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس أوزبكستان هذا العام بتعيين مبعوث خاص إلى أفغانستان في إشارة واضحة إلى رغبة أوزبكستان في رفع علاقاتها الثنائية إلى مستوى نوعي جديد وتعزيز تعاونها المتعدد الأوجه مع أفغانستان على جميع الجبهات. وفي الختام، أود أن أشدد على أننا في أوزبكستان نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أفغانستان يجب أن تظل في صميم جدول الأعمال العالمي. وسيكون إدماجها في الشبكات الاقتصادية الإقليمية والعالمية عاملاً رئيسياً في إرساء السلام والاستقرار في البلد.

**السيد كامب (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بتوجيه الشكر إلى الوفد الألماني على عمله في قيادة المفاوضات بشأن مشروع قرار هذا العام (A/72/L.8). كما إنني ممتن لأفغانستان ولجميع الدول الأخرى التي شاركت بصورة بناءة في نص مشروع القرار، وكذلك للسيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، على حضوره هنا اليوم.

يسر الولايات المتحدة أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار. وبذلك، فإنها تجدد تعهداتها الجماعي بمواصلة تقديم الدعم لحكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى بناء بلد مستقر ومزدهر وآمن. لقد مضت ١٦ عاماً منذ أن اضطلعت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بعمل للمرة الأولى في أفغانستان. وقد بذلنا نحن وشركاؤنا الدوليون، طوال تلك الفترة، قدراً كبيراً من الدم

المصالح المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة. وتثني الصين على حكومة الوحدة الوطنية على التزامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المصالحة الوطنية، فضلا عن النتائج الإيجابية التي حققتها. غير أن أفغانستان، في الوقت نفسه، لا تزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة. وتأمل الصين في أن يستمر المجتمع الدولي في دعمه لأفغانستان ومساعدتها على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ونود، في ذلك الصدد، أن نقترح المبادرات الرئيسية التالية.

أولا، يجب الحفاظ على السلام والاستقرار من خلال تحسين البيئة الأمنية. فقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم المبادرات المتعلقة ببناء قدراتها حتى تتصدى بفعالية لتهديدات من قبيل الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. ويسلم مشروع القرار A/72/L.8، المعروض على الجمعية اليوم، بالمساهمة الهامة التي قدمتها منظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون من أجل صون الأمن والاستقرار في أفغانستان، ويعرب عن الأمل في أن يستطيع المجتمع الدولي تعزيز مكافحة الإرهاب والتنسيق والتعاون من أجل توفير بيئة آمنة لتنمية أفغانستان الوطنية وتعميرها.

ثانيا، لا بد من بذل جهود حثيثة للمضي قدما بعملية المصالحة من خلال الحوار السياسي. والسبيل الوحيد إلى السلام الدائم والتنمية في أفغانستان هو عملية مصالحة شاملة، يملكها ويقودها الشعب الأفغاني. وينبغي للأطراف أن تضع مصالح البلد والشعب الطويلة الأجل أولا، وأن تشارك بنشاط في عملية مصالحة سياسية على أساس الخطة الاستراتيجية من أجل السلام والمصالحة. وتؤيد الصين مجموعة التنسيق الرباعية بشأن عملية السلام والمصالحة الأفغانية التي يتعين على أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة أن تواصل أنشطتها من خلالها،

الثاني/نوفمبر، عن عزمها زيادة عدد القوات في الميدان. إننا نعرب عن بالغ تقديرنا لالتزامها المستمر بتحقيق الاستقرار في أفغانستان ومنطقة جنوب آسيا الأوسع نطاقا. وتركز كل جهود الولايات المتحدة وحلفائنا في الناتو في أفغانستان على هدف التوصل إلى تسوية سياسية من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. إن مشروع قرار اليوم يؤكد على مدى أهمية كفالة أن تساند هذه العملية جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، ونحن نحث كلا من الأفغان والشركاء الإقليميين على إدكاء شعور متجدد بالإلحاح بغية تنشيط محادثات السلام.

ورسالتنا لطالبان وغيرها من القوات المناوئة للحكومة واضحة. فلا يمكنها الانتصار في أرض المعركة، والسبيل الوحيد إلى السلام هو من خلال المفاوضات. ويجب عليها قطع صلاتها بالجماعات الإرهابية، والتخلي عن العنف وقبول الدستور الأفغاني. ونحن على استعداد للعمل - إلى جانب الجهود التي نبذلها للنهوض بعملية السلام في أفغانستان - مع الرئيس غني والمدير التنفيذي عبد الله، والحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني لتعزيز الأمن والاستقرار السياسي والإصلاح الانتخابي والمساءلة في الحكم في السنة القادمة. وبالعامل معا يمكن للحكومة الأفغانية والمنطقة وشركاء أفغانستان الدوليين أن يحرزوا تقدما صوب الوعد بتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار لأفغانستان. وبالفعل، نحن مدينون للجنود والمدنيين الذين أصيبوا أو قتلوا أثناء الحرب بالوفاء بذلك الوعد.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** ترحب الصين بالسيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لأفغانستان، في مناقشتنا اليوم.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان أمران أساسيان لمصالح الشعب الأفغاني ولهما تأثير على أمن واستقرار وتنمية ورخاء الإقليم. ومن شأن وحدة أفغانستان واستقرارها ونموها خدمة

قد اضطلعت بدور نشط في منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، الذي عقد في بيجين في أيار/مايو. ووقعت حكومتا الصين وأفغانستان على اتفاقات في مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة وشؤون الجمارك وغيرها، وهما تُنفذان مذكرة التفاهم بين الصين وأفغانستان وتعززان سوية إنشاء الحزام والطريق.

ستؤدي هذه الجهود إلى تقوية التجارة والترابط بين البنى التحتية لأفغانستان وبقية العالم، وتساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. وتقف الصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي ولبذل جهود لا تكلّ من أجل التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

تؤيد الصين اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/72/L.8 بالإجماع بشأن أفغانستان والذي جرى في الدورة الحالية، وتثني على جهود ألمانيا بصفتها ميسراً للمشروع.

**السيدة نُسبية (الإمارات العربية المتحدة)** (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إن الإمارات العربية المتحدة تتطلع إلى اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/72/L.8، عن الحالة في أفغانستان، وتشكر ألمانيا على العمل العظيم في تيسير مشروع القرار. إن حشد الدعم لجمهورية أفغانستان الإسلامية هو السبيل إلى إيجاد مسار آمن ومستدام يكفل الشمول والتنمية الطويلة الأجل لجميع الأفغان. ولذلك أرحب بالبيان الذي أدلى به هذا الصباح السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، والذي قدّم مخططاً أولاً هاماً لمستقبل أفغانستان.

ما فتئت دولة الإمارات العربية المتحدة تتفانى لتحسين حياة الشعب الأفغاني على مدى أكثر من أربعة عقود. ونعتقد أن ذلك ليس الصواب وحسب، بل هو أمر لا بد منه للحفاظ على أمن واستقرار منطقتنا. ونذكر الحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل من خلال نهج شامل لعملية السلام السياسية التي يقودها الأفغان. وفي هذا الصدد، نشيد

وفقاً للقرار ١٠/٧٢، للدفع من أجل بدء محادثات سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في أقرب وقت ممكن. ونرحب باستمرار دعم المجتمع الدولي للسلام والمصالحة في أفغانستان.

ثالثاً، يجب تحقيق إعادة الإعمار من خلال تنمية مستقلة. فالصين تأمل في أن تتمكن الأحزاب السياسية في أفغانستان من تحسين وحدتها وتضييق خلافاتها عن طريق الحوار والعمل المشترك من أجل التنمية الوطنية وفقاً للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني اهتمامه ودعمه - مع احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحقوق الشعب الأفغاني في اختيار النظم السياسية والمسارات الإنمائية باستقلالية - وبأخذ استراتيجيات أفغانستان الإنمائية واحتياجاتها الخاصة في الاعتبار، وتوجيه مساعدته بغية مساعدة الحكومة الأفغانية على تحسين حوكمتها وقدراتها الإنمائية.

رابعاً، ينبغي للمجتمع الدولي - من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعاون الإقليمي - أن يلتزم بتعهداته بتقديم المعونة إلى أفغانستان ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية. إن أفغانستان تنعم بالميزة الهامة المتمثلة في الموارد الجيولوجية والموارد الطبيعية الأخرى، ولها طاقة كامنة كبيرة للمشاركة في التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويعيد مشروع القرار التأكيد مرة أخرى على أهمية مبادرات من قبيل مبادرة "حزام واحد طريق واحد" في تعزيز تنمية أفغانستان الاقتصادية وتعاونها الإقليمي. ونأمل أن تتمكن البلدان، بروح التشاور والتعاون وتبادل المنافع، من تعزيز تعاونها وترابطها الاقتصاديين الإقليميين، ومساعدة أفغانستان على الاندماج في التنمية الإقليمية بغية صياغة مصير مشترك للبشرية.

لقد دأبت الصين، بوصفها جارة طيبة وشريكاً جيداً لأفغانستان، على دعم جهود إعادة التعمير والتنمية في أفغانستان. إن البلدان في المنطقة، بما في ذلك أفغانستان،

وما انفكت الإمارات العربية المتحدة عن كونها من الأطراف المؤثرة في الأجل الطويل في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة السلام والازدهار في أفغانستان. ولدعم الحكومة الشرعية لأفغانستان وشركائنا من منظمة حلف شمال الأطلسي، شاركت الإمارات العربية المتحدة في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في البلد منذ عام ٢٠٠٣. وما برحت القوات الإماراتية - التي يبلغ تعدادها حوالي ٥٠٠ ١- تقدم المساعدة الأمنية وتشارك في أنشطة التنمية المجتمعية. ونرحب بما جاء في بيان السيد عبد الله صباح اليوم من أن هزيمة الإرهاب هي ركن أساسي في الاستراتيجية الأمنية. ونعتقد، إلى جانبه، بأن إجراءات مكافحة جميع أشكال الإرهاب ستكون أشد وقعاً من الأقوال. ويجب أن نتفق على مكافحة جميع أشكال الإرهاب. فليس هناك إرهابيون أشرار وآخرون أخيار.

لقد قَدِّمت الإمارات العربية المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي أكثر ٦٨٠ مليون دولار من المساعدة الإنمائية لإعادة التعمير ومن أجل الجهود الإنسانية. وقد نفذت بلدي عدة مشاريع إنمائية وإعمارية في أفغانستان، بما في ذلك مشروعاً للإسكان والتنمية المجتمعية في كابل، وإعادة بناء المطار في مزار شريف بالتعاون مع ألمانيا وغيرها من البلدان، وشراكة مع المملكة المتحدة عن طريق العمل على تحسين الطريق السريع ٦١١، وهو شريان مروري بالغ الأهمية في البلد.

ولأننا نعتقد أيضاً أن المؤسسات التعليمية - ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع - مفيدة في بناء مستقبل للأجيال الشابة، افتتحت الإمارات العربية المتحدة جامعة زايد في ولاية خوست، والتي تُعَلِّم الطب والهندسة والتكنولوجيا والقانون، من بين مواضيع أخرى.

وتدرك الإمارات العربية المتحدة أيضاً أن الزعماء الدينيين جزء أساسي لغرس قيم السلام والتسامح والتنوع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف الإمارات العربية المتحدة إلى تدريب الزعماء

بجهود الأمين العام وجهود مثله الخاص في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على دورهما في تحسين الاتساق والتنسيق على الصعيد الدولي لدعم العملية السياسية بقيادة أفغانية.

تقف الحكومة والشعب الأفغاني على الخطوط الأمامية للحرب العالمية ضد الإرهاب والتطرف. وتشعر الإمارات العربية المتحدة ببالغ القلق بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت في أفغانستان في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تصاعد عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين وقوات الأمن. وقد أصابتنا إحدى هذه الهجمات التي وقعت في وقت سابق من هذا العام. لقد أودى عمل مشين من أعمال العنف بحياة زميلي، السيد جمعة الكعبي، سفير الإمارات العربية المتحدة لدى كابل، وقتل خمسة دبلوماسيين إماراتيين آخرين و ١١ أفغانياً، وأدى إلى جرح كثيرين آخرين.

ونعلم أننا لسنا وحدنا في قلقنا إزاء هذا الوضع. إن الولايات المتحدة والعشرات من البلدان الأخرى تتصدى بنشاط لحالة انعدام الأمن في أفغانستان وما برحت تقوم بذلك منذ سنوات. ونشيد بجهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وغيرهم من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلد ودعم إعادة بناء مؤسساته وهياكله الأساسية. ونرحب بالاستراتيجية الجريئة لإدارة الولايات المتحدة، التي تبتّ حيوية متجددة لمعالجة الحالة الأمنية وترسم المسار لاستمرار مشاركة الولايات المتحدة الرامية إلى تحسين الأوضاع على أرض الواقع في أفغانستان.

ورغم إحراز تقدم كبير، فإن الطريق أمامنا طويلة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكرر أخطاء الماضي، عندما سمح النأي عن أفغانستان وتجاهلها للمتطرفين بالسيطرة على البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة معالجة الحالة الأمنية في أفغانستان، والعمل على إنشاء عملية سلام، وتكثيف الجهود لدعم قوات الأمن في البلد، وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية.

تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونظل ملتزمين بتنمية أفغانستان، ونشيد بجهود حكومتها الرامية إلى إعادة التعمير والتنمية وتعزيز أسس الديمقراطية. وندين بأشد العبارات جميع الأعمال غير المشروعة من العنف والترويع التي ارتكبت ضد المدنيين، والتي تهدف إلى تقويض تلك الجهود.

إن جورجيا محظوظة كونها من بين البلدان التي تساعد أفغانستان في إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب. وعلى الرغم من صغر حجمنا والتحديات الأمنية المتصلة باحترام سلامتنا الإقليمية وسيادتنا، ما فتئت جورجيا تسهم منذ أكثر من عقد في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان تنمية آمنة وسلمية لأفغانستان.

طوال تلك السنوات، وفي إظهار واضح لالتزام بلدي بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، ما برح الجنود الجورجيون يشكلون جزءاً من بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وهم يُبدون شجاعة وروحاً مهنية وتفانياً بصورة مميزة. لقد انضممنا إلى التحالف ضد الإرهاب مباشرة عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر البشعة من خلال توفير مجالنا الجوي ومطارانا لعبور أفراد وقوات التحالف إلى أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٤، رفعت جورجيا من مستوى مشاركتها بإرسال قوات، وخلال عدة سنوات أصبحت أكبر مساهم من غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بقوات إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وثاني أكبر مساهم بقوات نسبة إلى عدد سكان البلد المساهم بعد الولايات المتحدة. وعقب انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، واصلت جورجيا التزامها بصون السلم والأمن الدوليين عبر الانضمام إلى بعثة الدعم الوطني. وما زال لدينا ٨٧٠ فرداً من النساء والرجال في الخدمة، ونحن على استعداد للحفاظ على نفس قوام القوات وتشكيلها طوال عام ٢٠١٨.

الدينين وجعلهم في موقع أفضل لقيادة مجتمعاتهم المحلية. لقد درّبنا حوالي ٢٠ ٠٠٠ إمام أفغاني لتعزيز قيم التسامح والاعتدال في الإسلام، والعمل على القضاء على أسباب الشقاق والانقسام، وتوطيد السلام وتعزيز شمول الجميع.

و يجب ألا ننسى الدور الهام والأساسي الذي تؤديه المرأة في إرساء السلام والأمن في أفغانستان. وتحقيقاً لهذه الغاية، نذكر بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن التي يتألف منها إطار إدماج المرأة في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة. ولتحسين وضع المرأة في المجتمع الأفغاني، قامت الإمارات العربية المتحدة على وجه التحديد بتنفيذ مشاريع للنساء والأسر في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق ملكية الأعمال التجارية الصغيرة، بحيث يتمكن من إعالة أسرهن.

وفي الختام، أود أن أقول إن الإمارات العربية المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً شديداً بشعب أفغانستان. والعلاقة بين الإمارات العربية المتحدة والشعب الأفغاني علاقة وثيقة على وجه الخصوص. ويجمعنا تاريخنا وتقاليدينا وثقافتنا المشتركة بقوة. ولذلك ستواصل الإمارات العربية المتحدة تقديم الدعم الإنساني والمساعدة الإنمائية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، من خلال التعاون الثنائي أو التعاون المشترك مع الشركاء الدوليين.

**السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر وفد ألمانيا على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار A/72/L.8، المعنون "الحالة في أفغانستان"، مرة أخرى هذا العام. وبوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار، نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء في وقت لاحق اليوم.

من نافلة القول أنه لا يمكن تحقيق أي من تلك الأهداف دون استقرار الحالة الأمنية لما لها من أهمية في النهوض بالأمة.

وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير (A/72/392) فما يزال النزاع مستمرا في جميع أنحاء البلد، وتسبب بالفعل في مقتل أو إصابة الآلاف من المدنيين وأدى إلى تشريد مئات الآلاف منهم. ويتحمل الأفغان العاديون وطأة استمرار الاشتباكات المسلحة والاغتيالات واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وشن الهجمات الانتحارية بلا هوادة. وما يثير الشعور بالقلق الشديد ازدياد عدد القتلى من النساء والأطفال. ولا تزال الهجمات الإرهابية تزعزع استقرار البلد بينما تدعي حركة طالبان وتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وغيرها المسؤولية عن أبشع تلك الهجمات.

ويجب إنهاء دورة العنف وبدء الحوار. ولا يمكن تحقيق السلام إلا عن طريق المفاوضات المباشرة، وندعو الحكومة الأفغانية وحركة طالبان إلى المضي قدما في ذلك الصدد. ولا يمكن تحقيق النجاح إلا ببناء مؤسسات حكومية مستقرة فعالة وقادرة على التغلب على التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية الإسلامية الناشطة في البلد. ويجب على قادة أفغانستان تولي المسؤولية عن تحقيق السلام والاستقرار في البلد في المدى البعيد في نهاية المطاف. ولا يمكن ضمان إيجاد حلول مستدامة في مختلف ميادين التنمية في الدولة إلا من خلال عملية سلام يتولى زمام أمرها وقيادتها الأفغان أنفسهم.

وإذ نشيد بقوات الدفاع والأمن الوطنية لما أبدته من شجاعة ومرونة في تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد، فإننا نشدد أيضا على ضرورة مواصلة تعزيزها. وقد تمثل أحد إسهامات المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية في بعثة الدعم الوطيد التي توفر التدريب والمشورة والمساعدة. وما تزال ليتوانيا من جانبها تساعد أفغانستان في بناء قوات دفاعها وأمنها وتدريبها وتجهيزها بصورة مهنية. وتبرعنا في هذا العام مرة

ونقدم الدعم أيضا لجهود تطوير قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وساهمنا بمبلغ ١,٥ مليون دولار في الصندوق الاستثماري للجيش الوطني الأفغاني. وسندرس إمكانية تقديم المزيد من التبرعات المالية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. حتما، أود أن أرحب بالرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله عبد الله. ونرحب ببيانه ونردد ملاحظاته بشأن ممر اللانورد للنقل الذي انضمت إليه أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وتركيا وجورجيا في اتفاق تاريخي، ما يؤكد مرة أخرى الروابط التقليدية والثقافية والاقتصادية بينها عبر القرون. وبالإضافة إلى الفرص الإنمائية الجديدة التي يتيحها الممر في أفغانستان والمنطقة بأسرها، فهو عامل أيضا من عوامل تحقيق الاستقرار الأمني.

وستواصل جورجيا دعم أفغانستان وشعبها خلال السنوات القادمة.

**السيدة بلييت (ليتوانيا)** (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر وفد ألمانيا على حسن أدائه فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/72/L.8) الذي شاركت ليتوانيا في تقديمه.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونرحب بمشاركة الرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله عبد الله في هذه الجلسة، فضلا عن البيان الذي أدلى به.

وتثني ليتوانيا على حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لتنفيذها إصلاحات رئيسية في مختلف المجالات بهدف تيسير انتقال البلد إلى مجتمع سلمي وديمقراطي. وتبعث الجهود المبذولة في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب أيضا على الشعور بالارتياح. إلا أنه لا يزال ضروريا إحراز مزيد من التقدم في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. وقبل ذلك فإن

ونشعر بالقلق في الوقت نفسه إزاء وضع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين يواجهون مخاطر متزايدة تهدد حياتهم اليومية. وشهد هذا العام زيادة في الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام. ونحث السلطات الأفغانية على تعزيز جهودها المبذولة للتحقيق في شن الهجمات على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وتقديم الجناة إلى العدالة.

وتترك مشكلة تزايد إنتاج المخدرات على نطاق واسع في البلد أثرا سلبيا للغاية على التنمية والصحة والأمن. وهناك حاجة إلى تضافر الجهود المبذولة من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي لإيجاد مصادر بديلة للدخل وتوفير فرص اقتصادية وخلق الوظائف بطريقة قابلة للاستمرار، فضلا عن تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. ومن شأن نهج كهذا أن يعزز آفاق السكان في الوقت نفسه الذي يحث فيه من الهجرة إلى خارج أفغانستان.

ختاما، تواصل ليتوانيا دعم جهود الشعب الأفغاني لتحقيق السلام والرخاء الدائمين. وتواصل الشركات الليتوانية العمل مع أفغانستان لتحسين نوعية الجوازات الأفغانية وحل مسائل أمن الفضاء الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الدولة على أهبة الاستعداد للمساعدة في عمليات الإصلاح وتقاسم خبرتنا في عدد من المجالات. وبشكل بناء أفغانستان دولة تنعم بالاستقرار والسلام والرخاء إحدى الأولويات التي نشاطرهما لتحقيق مصلحتنا جميعا

**السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** بداية، أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين توجيه الشكر إلى السيد عبد الله عبد الله على بيانه. وأود أيضا أن أشكر زملائنا الألمان على قيادتهم المقتردة للمفاوضات بشأن مشروع قرار اليوم (A/72/L.8). ومجدونا الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء مثلما حدث في السنوات السابقة.

أخرى بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني للجيش الوطني لأفغانستان، ونعزم مواصلة ذلك خلال السنوات المقبلة. وعملنا أيضا على زيادة وجودنا العسكري في إطار بعثة الدعم الوطني.

ويجب أن يظل إصلاح الانتخابات في صدارة برنامج العمل الوطني. وإذ تواصل أفغانستان الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في العام القادم، فإننا نأمل بذل قصارى الجهود لإجرائها في الوقت المناسب وبطريقة شاملة وتتسم بالشفافية والمصداقية. ومن الضروري ألا تزعزع الانقسامات السياسية استقرار الحالة كي يصبح ممكنا إجراء الانتخابات في مواعيدها وإحراز تقدم ملموس نحو إرساء الديمقراطية في البلد.

ونتوقع في سياق الانتخابات المقبلة أن تؤدي إعادة تخصيص ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة إل الزخم المطلوب للجهود الرامية إلى كفالة حقوق المرأة في أفغانستان. وبالرغم من إشادتنا بالتقدم المحرز فيما يخص حقوق المرأة الأفغانية وتمكينها، فما يزال التقدم المحرز في مجال تعزيز حقوق المرأة متفاوتا. وكشف المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن الذي أصدرته الأمم المتحدة مؤخرا عن أن إدماج المرأة الأفغانية ووصولها إلى العدالة والأمن على صعيدي المنزل والمجتمع لا يزالان الأدنى بين جميع البلدان المدرجة في القائمة.

ونحن في ذلك الصدد أول شبكة تلفزيونية تديرها النساء وتخصص لهن في أفغانستان - شبكة زان التلفزيونية - والصحفيات الأفغانيات اللائي يناهضن بواسطة مختلف مشاريع وسائل الإعلام الجديدة القوالب النمطية المختلفة المفروضة عليهن داخل مجتمعهن. وتهدف هذه الشبكة التي تعطي مواضيع متنوعة من حقوق المرأة إلى برامج الأطفال إلى تغيير السلوكيات الاجتماعية في البلد ويجب دعمها.

ولكن من المهم للغاية وفي مصلحة الجميع كفالة أن تعزز تلك الجهود بعضها بعضا.

ثالثا، أغتنم هذه الفرصة لأرحب بانتخاب أفغانستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ونتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع أفغانستان في تلك الهيئة. وأثني كذلك على التزامات الحكومة الأفغانية في ذلك الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال. وأرحب، على وجه الخصوص، بإنشاء وحدات محلية لحماية الطفل، وأشجع السلطات على مواصلة معالجة حالة الأطفال في مراكز الاحتجاز.

وأخيرا، يظل استمرار جهود إزالة الألغام يمثل ضرورة. فأفغانستان من بين بلدان العالم الأكثر تضررا من الألغام الأرضية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال. ونرحب بالإنجازات التي تحققت في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وكذلك النقل الجزئي لإدارة ذلك البرنامج إلى مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على ضرورة مواصلة تلك الجهود وعلى الدعم الكافي من المجتمع الدولي حتى تصير أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣.

وختاماً، أشدد مرة أخرى على التزام بلجيكا المستمر بتنمية أفغانستان وأمنها الدائم.

**السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. وأعرب كذلك عن تقديري الصادق للسفير كريستوف هويسغن، ممثل ألمانيا، ولزملائه على توجيههم للمشاورات حول مشروع القرار A/72/L.8 بشأن أفغانستان.

ونرحب اليوم في هذه القاعة بفخامة السيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لحكومة أفغانستان، الذي أعاد تأكيد التزام حكومته القوي بمواصلة بذل جهود بقيادة أفغانية لتحقيق التنمية والاستقرار ومكافحة الفساد. ومشروع القرار يقدم وصفا

تؤيد بلجيكا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

فعلى مدى العقد الماضي أحرزت أفغانستان تقدما سياسيا واقتصاديا وإنمائيا كبيرا. ويبيّن مشروع القرار العديد من المجالات التي شهدت تقدما، إلا أن تلك المكاسب ما تزال هشّة ولا تزال هناك تحديات كبرى قائمة. وأود التشديد على أربعة جوانب ذات صلة.

أولا، أود التشديد على أن مشروع القرار يتيح فرصة فريدة لأن يوحد المجتمع الدولي جهوده لدراسة أفضل السبل الممكنة لمساعدة أفغانستان في بناء السلام والتنمية المستدامين. وهناك الكثير من السبل لدعم البلد، بما في ذلك التعاون في مجالات الأمن والتجارة الإقليمية والمسائل الإنسانية وتعزيز المؤسسات ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة والإرهاب وانتهكات حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى كثيرة. وسيجعلنا تقدم مثل هذا الدعم في التنسيق مع الجهود التي تبذلها أفغانستان أكثر قربا إلى تحقيق السلام الدائم.

وقد قررت بلجيكا، من جانبها، زيادة وجودها العسكري في أفغانستان، الذي سيصل إلى حوالي ١٠٠ جندي. وكذلك سنواصل مساهمتنا في الجهود الإنسانية في إطار إزالة الألغام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالدرجة الأولى من خلال وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ثانيا، إن مبدأ الملكية، الذي أشرت إليه للتو، ينطبق كذلك على عملية السلام. ويصيب مشروع القرار في تشديده على أهمية أن تكون عملية السلام بقيادة الأفغان أنفسهم. وتشكل عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، التي انطلقت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بمبادرة من الحكومة الأفغانية، عنصرا أساسيا. ويمكن للمبادرات الأخرى أن تسهم في بناء السلام،

وسيكون تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة، والذي ترحب به اليابان، بمثابة موجه مهم لتعزيز المهام الحاسمة للبعثة. ويدعو مشروع القرار A/72/L.8، المعروض على الجمعية هذا الصباح، إلى تنفيذ توصيات الاستعراض. وقد حان الوقت لكي ينظر مجلس الأمن في الكيفية التي يمكننا بها أن ندرج تلك الاستنتاجات في المناقشات المتعلقة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

يسهم طبيب ياباني - هو الدكتور تيتسو ناكامورا - في إعادة إعمار أفغانستان منذ عقود من خلال مشاريعه لتطوير الري. وهو يرى أنه إذا كان بوسع الناس الوصول إلى الموارد المائية، فإن الأسباب التي تجعلهم يصيرون إرهابيين أو يشعلوا حرباً تقل كثيراً، لأن الماء يجعلهم راضين بالحياة. وإذا تدرك حكومة اليابان أن تطوير نظام ري فعال يتيح إمكانات قوية لتحسين الإنتاج الزراعي، وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أفغانستان، فإنها تدعم، بالاشتراك مع الحكومة الأفغانية والمنظمات الدولية، جهود الدكتور ناكامورا. ويؤكد إطار أفغانستان الوطني للسلام والتنمية على أهمية الزراعة.

واليابان تتطلع إلى أن تشهد إحراز تقدم ملموس في التنمية وهي ملتزمة بمساعدة أفغانستان في طريقها نحو الاعتماد على الذات ونحو إقامة علاقات مفيدة بصورة متبادلة مع جيرانها ومع المجتمع الدولي بأسره.

**السيد محفوظ (مصر):** بداية، ترحب مصر بتوافق أعضاء الجمعية العامة على اعتماد مشروع هذا القرار اليوم.

بداية، ترحب مصر بتوافق أعضاء الجمعية العامة على اعتماد مشروع هذا القرار اليوم، وهو القرار السنوي الهام والحيوي من وجهة نظرنا، مؤكداً دوراً على الدور المحوري للجمعية العامة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خاصة في ضوء تقرير الأمين العام عن عملية الاستعراض الاستراتيجي الذي جرى بهدف تقييم أعمال وأنشطة وفاعلية تلك البعثة

واضحاً لاستجابة المجتمع الدولي. فنحن نعرب بالإجماع عن التزامنا بمواصلة دعم أفغانستان وشعبها. غير أن مسؤوليتنا لا تنتهي عند هذا الحد. وينصب التركيز الآن على تنفيذ الالتزامات التي تعهدها بها الجانب الأفغاني والمجتمع الدولي على السواء. ونرحب بالإنجازات التي تحققت، في السنة الماضية، في المجال السياسي وفي مجالي الإصلاح وتعزيز المؤسسات المدنية. بيد أننا نرى تراجعاً في التنمية الاقتصادية وتدهوراً في الحالة الأمنية. وسيمثل اختبارنا النهائي في تمكن أفغانستان من تحقيق الاكتفاء الذاتي لدرجة لا يقتضي الأمر معها من الجهات المانحة الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات.

وقد ظلت اليابان تدعو حكومة أفغانستان باستمرار إلى تنفيذ التزامها لعام ٢٠١٤ بالتمثيل العادل داخل حكومة الوحدة الوطنية. فنحن نعتقد أن استيعاب الجميع هو مفتاح الاستقرار السياسي في أفغانستان. ومن دونه، لا يمكن إحراز تقدم حقيقي بشأن عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها، تسفر عن تحسينات أمنية كبيرة.

وقد كان اجتماع عملية كابل في ٦ حزيران/يونيه، في هذا الصدد، بمثابة فرصة طيبة لأفغانستان لإظهار إرادتها القوية في المضي قدماً بعملية السلام. وتأمل اليابان في أن تسفر الجولة الثانية لعملية كابل، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير من العام المقبل، عن خطوات ملموسة تسهم في عملية السلام. ويتعين على الشركاء الدوليين والإقليميين أن يكونوا متحدين في دعمهم. فالتطرف العنيف، الذي يقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان، يتجذر في المقام الأول في ضعف الحكم، غير أن الافتقار إلى الوحدة بين أصحاب المصلحة الإقليميين يزيد من تفاقم البيئة التي تعمل فيها الحكومة الأفغانية في سعيها للتغلب على التحديات التي تواجهها.

وتكرر اليابان تأكيد تقديرها ودعمها القوي للعمل الدؤوب الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

فضلا عن مواصلة دعم مجالات القضاء والثقافة والرعاية الصحية والتمريض والزراعة والري والقطاع المصرفي من منطلق المساهمة في بناء متكامل للمؤسسات الوطنية الأفغانية. فمصر تؤمن بوحدة الهدف الدولي المنشود لتعزيز قدرة الدولة الأفغانية، وصولا إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في ربوع البلد. ومن هذا المنطلق، تناشد مصر القوى الدولية والمجتمع الدولي أن نواصل جميعا الوفاء بالتزاماتنا إزاء أفغانستان.

**السيد كارلوتشي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا لألمانيا على حسن تسييرها للمفاوضات الصعبة والناجحة في نهاية المطاف بشأن مشروع قرار اليوم A/72/L.8. وإنه لمن دواعي الفخر بالنسبة لنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار الذي أعتد اليوم. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد عبد الله عبد الله على حضوره اليوم، وهو ما نتشرف به.

لا تزال إيطاليا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان حيث لا يزال الإرهابيون والمتطرفون يشكلون تهديدا خطيرا للاستقرار في البلد، ما يعوق بشدة إمكانية تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي فيه.

وترسم آخر التقارير الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان صورة مروعة عن الإصابات في صفوف المدنيين، وما زلنا نلاحظ زيادة مقلقة في عدد الإصابات بين المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال. ونلاحظ مع الشعور بالقلق، زيادة الهجمات الموجهة ضد الجماعات الدينية وأماكن العبادة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ارتفعت هذه الإصابات إلى مستوى أعلى من جملة العدد المسجل في الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٥.

ويتعين علينا في ظل هذه الظروف، تحديد الدعم الكامل من المجتمع الدولي لحكومة الوحدة الوطنية التي تسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. وما زلنا نواصل العمل

الأهمية الهامة، وهو الاستعراض الذي أثبت ضرورة الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة داخل أفغانستان.

وفي ظل تلازم المصالح ودواعي الاستقرار بين منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن بلادي تساند على الدوام الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب، وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. ونرحب كذلك بالتحضيرات والاستعدادات المبكرة للاستحقاقات الانتخابية القادمة المزمع إجراؤها في منتصف العام المقبل. كما ندعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية والرخاء لكافة الشعب الأفغاني.

ونشدد كذلك على أن الاتجار في المخدرات يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى بمرمتها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية التنسيق الوثيق، إقليميا ودوليا، مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار في المخدرات التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب باعتبار أن المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة.

استنادا إلى قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة ذات الصلة، يستشعر المجتمع الدولي الخطر بسبب التنامي المستمر لتواجد تنظيم داعش داخل أفغانستان - فرع خراسان - بل وتمكن التنظيم الإرهابي من توسيع رقعته وتعزيز قدراته داخل البلد. إن الإرهاب آفة ينبغي محاربتها بشتى الوسائل والعمل على تعزيز سبل الوقاية من شرورها، وذلك في إطار استراتيجية دولية متكاملة تشمل جهدا مكثفا لمجابهة الأيديولوجيات المتطرفة بشكل عام.

وفي هذا الإطار، تتعهد مصر بمواصلة الإسهام بدورات تدريبية متخصصة وعالية المستوى من خلال برامج "الوكالة المصرية من أجل التنمية" لعناصر الجيش والشرطة الأفغانية،

وستشكل الانتخابات التشريعية والمحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ لحظة حاسمة في ذلك الصدد، ويجب ضمان شفافيتهما ومصادقيتهما وشمولها للجميع. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري استكمال الجوانب المتبقية من الإصلاح الانتخابي. ونأمل في ضوء التطورات الأخيرة، أن تعمل الحكومة والمؤسسات الأفغانية المعنية معا على بذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك الهدف.

ولأجل وضع مسار إيجابي من الأمل والتنمية والاكتفاء الذاتي في أفغانستان ومواطنيها، ندعو إلى التنفيذ الفعال للإصلاحات الداخلية التي التزمت بها الحكومة في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المعقود في العام الماضي في إطار شراكتها مع المجتمع الدولي.

ولا شك أن مكافحة الفساد في جميع القطاعات يمثل أحد أهم المبادئ في ذلك الصدد. وترحب إيطاليا بالتدابير التي سبق اتخاذها، بما في ذلك استراتيجية مكافحة الفساد التي وضعتها الحكومة مؤخرا، والتي يجب تنفيذها الآن وأن تحقق نتائج ملموسة. ويكتسي إحراز التقدم الملموس في مجالات مثل العدالة وسيادة القانون وتعزيز حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة والطفل القدر نفسه من الأهمية. ولا يمكن إنكار المكاسب المحققة في مجال حقوق المرأة في أفغانستان على مدى الـ ١٦ عاما الماضية، إلا أنها لا تزال هشة حين يتعلق الأمر بالعنف ضد المرأة وتمكين المرأة وتعليم الفتيات. وبدل على ذلك استمرار الانخفاض الملحوظ في معدلات محو الأمية بين الإناث. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بحماية حقوق المرأة وتعزيزها، ونحثها على تكثيف جهودها في ذلك المجال.

وفي الختام، فإن الطريق إلى السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان هو ذلك الذي يجب أن يتعاون فيه البلد والمجتمع الدولي معا. وإذ نكرر التأكيد مرة أخرى على التزامنا إزاء

معا لدحر خطر الإرهاب بجميع مظاهره، فضلا عن تيسير السعي إلى عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان أنفسهم.

وتعرب إيطاليا مرة أخرى عن اقتناعها بأن أفضل طريق إلى السلام والاستقرار يتمثل في إيجاد حل سلمي تفاوضي عبر عملية مصالحة شاملة مع ضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع الأفغاني، وخاصة النساء. ويجب أن تؤدي تلك العملية إلى حل يحترم الدستور الأفغاني ويصون الحقوق الأساسية المكرسة فيه لجميع الرجال والنساء الأفغان.

وتؤيد إيطاليا جميع المبادرات المؤدية إلى وضع الأساس لتحقيق ذلك الهدف عبر عملية كابل في المقام الأول. ونشدد في ذلك السياق على أهمية التعاون البناء مع جميع أصحاب المصلحة الدوليين، وخاصة الجهات الفاعلة الإقليمية. ولا يمكن فصل الحفاظ على الاستقرار العام في جنوب آسيا وآسيا الوسطى عن تسوية النزاع في أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة من الالتفاف حول تلك المصلحة المشتركة مع المضي صوب التعاون الحقيقي لأجل تحقيق ذلك الهدف.

ولدعم عملية السلام والمصالحة، فإن من الأهمية بالقدر نفسه أن تتمكن قوات الدفاع والأمن الوطنية من صد المحاولات المستمرة التي تشنها الجماعات المتمردة لزعة الاستقرار في البلد عن طريق العنف. ويعدُّ تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية هدفا أساسيا في ذلك الصدد. ونحیی شجاعتها وتضحياتها في ساحة المعركة. وستواصل إيطاليا القيام بدور نشط في ذلك الصدد وفي سياق التدريب، عن طريق تقديم المشورة ومساعدة الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الدعم الوطني بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي مواجهة تلك التحديات المعقدة التي تتجاوز الجانب الأمني، فإن من الأهمية بمكان تمكين مواطني أفغانستان حتى يتسنى لهم مواصلة الثقة في المؤسسات الديمقراطية في بلدهم.

إلى نحو ١٦٠ جندياً. وتساهم بلغاريا مالياً أيضاً في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني لأفغانستان.

إن البيئة الأمنية والإنسانية غير المستقرة تجعل وحدة الحكومة الأفغانية ومثابرتها في الإصلاحات أمراً حاسماً الأهمية. ويجب أن تظل مواصلة الإصلاحات الجارية، الرامية إلى زيادة فعالية الحكومة على نحو يزيد الشمول السياسي ويعزز المساءلة، أولوية. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها الحكومة، لا سيما في مجالات مثل الحكم الرشيد وسيادة القانون وبناء المؤسسات ومكافحة الفساد والمخدرات، فضلاً عن المسائل الجنسانية والاجتماعية، حيث يقتضي الأمر مواصلة الإصلاحات.

وتعلق بلغاريا أهمية خاصة على جهود السلام والمصالحة الجارية وتُعرب عن دعمها لإجراء محادثات سلام بناءة يقودها ويتولى زمامها الأفغان. ويجدونا الأمل في أن تسهم عملية كابل للسلام والأمن إسهاماً كبيراً في تحقيق النجاح في هذا الصدد.

إن الدعم والتعاون الإقليميين ضروريان أيضاً من أجل الأمن والتنمية في أفغانستان. ونثني على المبادرات الإقليمية، من قبيل عملية قلب آسيا - اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ونشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على المشاركة بطريقة موثوقة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في البلد، فضلاً عن تكامله الاقتصادي.

وسيظل دعم الأمم المتحدة للإصلاحات الانتخابية وعملية السلام والمصالحة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة بالغ الأهمية أيضاً. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، استناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي سُنقش في أوائل العام القادم في مجلس الأمن، ستظل في وضع جيد للوفاء بمهامها.

البلد والشعب الأفغاني، تظل إيطاليا على إيمانها الراسخ بتلك الشراكة.

**السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة. وأود أيضاً أن أرحب بالسيد عبد الله عبد الله، الرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، وبمشاركته اليوم.

وأود أيضاً أن أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على جميع جهودها، التي أدت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان (A/72/L.8)، والذي شاركت بلغاريا في تقديمه.

ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ويكرر الرسائل المشتركة المستقاة من الاستنتاجات بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك الالتزامات الطويلة الأجل المبينة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل المشاركة والتعاون مع أفغانستان. وأود أن أبادي ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

تشاطر بلغاريا جميع حلفائنا الإصرار على المساعدة في بناء مؤسسات الدفاع والأمن في ذلك البلد لجعل أفغانستان أكثر أمناً وأماناً. ويشمل ذلك أيضاً دعمنا لجهود حكومة الوحدة الوطنية من أجل إقامة بيئة آمنة وديمقراطية في البلد والمنطقة، وللجهود الدولية المبذولة التي تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بشأن أفغانستان وجنوب آسيا.

وتظل بلغاريا ملتزمة بالدعم الطويل الأجل الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والمدفوع بالفهم بأن تمتع أفغانستان بالأمن والازدهار أمر حيوي للاستقرار في المنطقة وخارجها. ومشاركتنا في بعثة الدعم الوطيد بقيادة الناتو مستمرة، حيث تقرر زيادة حجم الوحدة العسكرية البلغارية

وتعلق تركمانستان أهمية خاصة على العلاقات مع تلك الدولة المجاورة وعلى المساهمات المقدمة من المجتمع الدولي لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة في ذلك البلد واندماجه الكامل في العمليات الإقليمية والعالمية وإحلال السلام والوئام الدائمين في البلد. لقد دأبنا على تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك قطاعات الطاقة والتعليم والرعاية الصحية وتطوير قطاع النقل.

ونرى أن المسألة الرئيسية في أفغانستان هي تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتركمانستان مقتنعة بأن النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة وتنفيذ برامج اجتماعية واسعة وتحسين الرفاه المادي والمستوى التعليمي لشعبها هي أمور تؤثر تأثيراً إيجابياً على الحالة في البلد وتسهم في توطيد السلام والاستقرار هناك.

وفي يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت تركمانستان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان. وتضمن جدول أعمال المؤتمر طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بآفاق زيادة تطوير الشراكات البناءة بغية تحقيق أهداف الرخاء والتقدم المشتركين. وخلال المؤتمر، أولي اهتمام خاص لتنفيذ مشاريع النقل والطاقة بمشاركة أفغانستان. وتسعى هذه المشاريع إلى تشجيع أفغانستان على الاندماج في التبادلات الاقتصادية الإقليمية والدولية وإقامة علاقات تجارية كاملة واجتذاب استثمارات كبيرة وإيجاد فرص عمل جديدة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى المبادرات التالية: تشييد مشروع خط أنابيب الغاز الواصل بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وتطوير ممر السكك الحديدية الإقليمي بين تركمانستان وأفغانستان وطاجيكستان، وتنفيذ عدد من المشاريع الأخرى الرامية إلى إنشاء بنية تحتية حديثة ومتنوعة للنقل والاتصالات في المنطقة في الاتجاهين الواصلين بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وما فتئت بلغاريا شريكاً في الأجل الطويل لأفغانستان - شريكاً من أجل السلام والتنمية. وقد أعيد التأكيد رسمياً على مشاركتنا في المؤتمر الدولي المعقود في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ونحن نواصل مساهماتنا، بما في ذلك ضمن إطار سياسات بلغاريا للمساعدة الإنمائية الرسمية وعن طريق تنظيم دورات تدريبية للدبلوماسيين وضباط الشرطة وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية العاملين في المؤسسات الأفغانية. وإذ نضع في اعتبارنا الحاجة إلى التصدي لتحديات الهجرة والتشريد القسري في أفغانستان ولا سيما ضعف الأطفال، شاركت بلغاريا في هذا العام في جهود الاستجابة الإنسانية من خلال المساهمة في البرامج والمشاريع المتعلقة بهذه المواضيع والتي تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة.

في الختام، أود أن أكرر دعم بلدي الكامل لأفغانستان وللعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام في البلد.

**السيدة أتايفيا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية):** يود وفد تركمانستان أن يشكر الأمين العام على إعداد التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/72/312) والتقرير عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (A/72/392). ويؤيد وفد تركمانستان مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/72/L.8)، الذي شاركنا في تقديمه. وعلاوة على ذلك فإننا نؤيد توافق الآراء في هذا الصدد.

ونعرب عن امتناننا لوفد ألمانيا، بوصفه ميسر مشروع القرار، ونشكره على النهج الاستباقي المتسق الذي اتبعه في تلك العملية. وإجمالاً، تؤيد تركمانستان تأييداً تاماً أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتعرب عن امتنانها للالتزام والدعم في الأجل الطويل المقدم من جانب الأمم المتحدة إلى حكومة وشعب أفغانستان.

الحالة الأمنية في أفغانستان وفي المنطقة. ومن الأهمية بمكان إظهار تصميمنا القوي على مواصلة التصدي المشترك للتحديات الأمنية التي يواجهها البلد، وتعزيز التعاون الإقليمي تحقيقاً لهذه الغاية.

إن استمرار الالتزام الدولي والإقليمي بمساعدة أفغانستان وتقديم العون لها يكتسبان أهمية حاسمة بالنسبة للحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن، والجهود الرامية إلى تحقيق تطلع البلد المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في الأجل الطويل. ويعد النهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها أمراً أساسياً من أجل تحقيق مستقبل سلمي ومستقر للبلد والمنطقة. ونثني على الجهود التي تبذلها أفغانستان من أجل الاندماج مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية وتطوير التجارة مع جيرانها والشركاء الآخرين من خلال زيادة الترابط الإقليمي.

وعلى مر السنين، عززت أفغانستان التعاون الإقليمي، وأقامت بنجاح بنية تحتية عبر إقليمية بقدرات متعددة الجوانب، على طول المحورين الشرقي - الغربي والشمالي - الجنوبي. إن ميناء باكو التجاري البحري الدولي وخط السكك الحديدية باكو - تبليسي - كارس الذي افتتح مؤخراً سوف يساعدان في تطوير روابط النقل والنقل العابر، وتوفير وصلات سريعة وموثوقة، وزيادة التجارة وإتاحة الفرص التجارية الجديدة لأفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة.

وتشارك أذربيجان في المبادرات السياسية الدولية والإقليمية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان، بما في ذلك عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين، مع التركيز على ضمان تحقيق أفغانستان تنعم بالأمن والاستقرار. ومنذ إنشاء عملية إسطنبول في ٢٠١١، أصبحت منتدى إقليمي فعالاً من أجل تعزيز التعاون وبناء الثقة والحوار.

وكما سبق أن ذكر الرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله عبد الله، فإن من بين الإنجازات ذات الأهمية الخاصة التي تحققت في أعمال المؤتمر الإقليمي السابع توقيع اتفاق خماسي الأطراف بشأن إنشاء الطريق الدولي للمرور العابر للحدود وتجارته ونقله والذي يربط بين أفغانستان وتركمانستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، الأمر الذي سيشجع فرصاً جديدة من أجل زيادة أحجام الشحنات المنقولة على امتداد ذلك الطريق. وفي الوقت نفسه، سيساعد ممر النقل ذاك على تعزيز التعاون في منطقة اقتصادية واسعة، بما في ذلك مناطق في وسط وجنوب آسيا وحوض بحر قزوين وحوض البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط. وقد وفر عقد المؤتمر الإقليمي السابع، في عشق آباد، وسيلة فعالة أخرى لتعزيز وتوسيع نطاق التفاعل البناء في هذا الصدد من خلال الارتقاء بالتعاون الاقتصادي الإقليمي إلى مستوى نوعي جديد والعمل من أجل تحقيق إمكاناتنا المتعددة الجوانب وأهدافنا البناءة.

ونناشد أفغانستان والشركاء الإقليميين الحفاظ على هذا الزخم والاستمرار في بذل جهودهم من أجل تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين. وندعو أيضاً إلى تقديم مساعدة متسقة ومحددة المستهدفين إلى شعب وحكومة أفغانستان لصالح بناء السلام والاستقرار وضمان بناء الدولة في ذلك البلد.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس التنفيذي لأفغانستان، السيد عبد الله عبد الله، على بيانه. كما نشكر وفد ألمانيا على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار A/72/L.8، الذي يسر أذربيجان المشاركة في تقديمه. إننا نتطلع إلى اعتماده بالإجماع.

تشيد أذربيجان بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة المسائل الأمنية المعقدة في البلد. إن رفاه البلد ونموه الاقتصادي وتعاون الإقليمي هي أمور مترابطة وتتوقف على

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الحالة في أفغانستان قد حظيت باهتمام خاص في مؤتمر القمة التاريخي لمنظمة شنغهاي للتعاون المعقود بأستانا يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه، حيث تم قبول باكستان والهند بوصفهما عضوين كاملي العضوية. ونحن على ثقة بأنه مع بدء دخول هاتين الدولتين في منظمة شنغهاي للتعاون، فإن حل الشواغل الإقليمية - بما فيها شواغل أفغانستان - سيمضي بشكل أكثر حيوية.

ونعتقد أن عقد المشاورات المتعلقة بأفغانستان في عدة أشكال هام وضروري من أجل التغلب على الخلافات السياسية والعمل معا لتعزيز المفاوضات السلام. ومن المهم جدا أيضا التركيز على تعزيز العلاقات داخل المنطقة مع البلدان المجاورة.

إن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، جنبا إلى جنب مع عملية قلب آسيا - اسطنبول، مهمة في إرساء دعائم الاستقرار. إن أفغانستان هي إحدى أولوياتنا بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أثناء رئاستنا للمجلس، نعتزم عقد مناقشة مفتوحة بشأن بناء شراكة إقليمية تضم أفغانستان وآسيا الوسطى.

أنا نلاحظ تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. وتستدعي سلسلة الأعمال الإرهابية الخطيرة التي وقعت في البلد مؤخرا أن يتخذ المجتمع الدولي بأسره خطوات أكثر حسما لاستئصال تلك التهديدات. إن كازاخستان يساورها القلق إزاء ظهور جماعات إرهابية متطرفة المعروفة في شمال أفغانستان وتساعد التهديدات التي تشكلها على أمن الدول في آسيا الوسطى، وكذلك في أفغانستان نفسها. وتؤدي الحالة في أفغانستان دورا استثنائيا في كفالة استقرار المنطقة بأسرها في الأجل الطويل. ولذلك، تتشاطر كازاخستان تماما رؤية الأمين العام غوتيريش الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية.

وسيوفر المؤتمر الوزاري المقبل لعملية قلب آسيا، المقرر عقده بباكو في ١ كانون الأول/ديسمبر بشأن موضوع "الأمن والترابط الاقتصادي: نحو تعزيز منطقة قلب آسيا"، فرصة هامة لإجراء مناقشات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك السلام والأمن والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المنطقة. وسنواصل دعم تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار السلمي والتنمية في أفغانستان من خلال التعاون الثنائي والنماذج الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على دعم أذربيجان لسيادة أفغانستان ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونتمنى لحكومة أفغانستان كل النجاح في جهودها الرامية إلى تحقيق مستقبل موحد وسلمي ومزدهر للبلد.

**السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):**

أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي لجمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد عبد الله عبد الله، لبسالتهمما والتزامهما المتفاني، وأغتتم هذه الفرصة لأتمنى لحكومة أفغانستان وشعبها كل النجاح في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

ترحب كازاخستان بالجهود المكثفة التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الإقليميون والدوليون من أجل تسوية الأزمة السياسية الداخلية وإحلال السلام في البلد. ووفد بلدي مقتنع اقتناعا راسخا بأنه لا بديل عن التوصل إلى حل سلمي للمشاكل في أفغانستان. ونعرب عن الأمل في أن تكون التدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون من أجل التوفيق بين الأطراف وإحلال السلام بمثابة أساس جيد لحوار يحقق نتائج إيجابية للمستقبل.

كازاخستان تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان في شكل إمدادات غذائية سنرسلها في المستقبل القريب.

ونعتبر أنه من المهم تغيير النموذج في أفغانستان والطريقة التي يتم تصوره بها حتى الآن. وينبغي ألا يُنظر إلى النموذج بعد الآن على أنه تهديد، بل شريك هام ذو إمكانات كبيرة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نساعد على ربط أفغانستان مع البلدان الأخرى في المنطقة، بما في ذلك في آسيا الوسطى، وبشكل أساسي من خلال التكامل الاقتصادي. ويمكن زيادة تمكين هذا التكامل بإقامة بنية تحتية جديدة ومشاريع تجارة واستثمار في مجال النقل العابر.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، نرى أنه من الضروري إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي من أجل توطيد أعمال المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية الـ ١٨ التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والموجودة بالفعل في مدينة ألماتي. وسيضطلع المركز بتنسيق وتنفيذ جميع الأنشطة بهدف تعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرات الاقتصادية ومنع الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وكذلك التغلب على عواقبها. ونعتقد أن المركز في ألماتي يمكنه أن يكمل إلى حد كبير، مع التركيز بصفة عامة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث، بشكل كبير، عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. إن هذين المكتبين الإقليميين التابعين للأمم المتحدة، سيعالجان بطريقة ما الطائفة الكاملة تقريبا للمشاكل في المنطقة والتغلب عليها، بغية تحقيق المزيد من الاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام كازاخستان الصادق بدعم الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

إن زيادة إنتاج المخدرات في أفغانستان تبعث على القلق. ومن الواضح أنه يمكن للجهود المشتركة على الصعيدين الدولي والإقليمي أن تحقق نتائج إيجابية في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، من الضروري دعم تنسيق التدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في آسيا الوسطى، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها.

لقد تدهورت الحالة الإنسانية في أفغانستان بشكل كبير. ونتيجة لذلك، فإن السكان المدنيين، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال هم الأكثر معاناة. كما تشكل الهجمات على المدارس والعاملين في مجال التعليم اتجاها مقلقا أيضا، حيث إنها تحول دون حصولهم على التعليم، وعودتهم إلى الحياة الطبيعية. إننا ندعو إلى اعتماد تدابير شاملة لمساعدة أفغانستان في مواجهة التحديات التي تواجهها في المجال الإنساني.

وكازاخستان تعتبر دائما أن الأمن والتنمية مترابطتان وأن من الضروري تعزيزهما في مسارات متوازنة، وهي لا تزال تؤمن بذلك. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قدمت كازاخستان المساعدة وستواصل تقديمها لتحقيق مزيد من التنمية في أفغانستان. وفي السنوات الأخيرة، قدمت كازاخستان مساعدة بلغت قيمتها حوالي ١٠٠ مليون دولار لتغطية التعليم المجاني لـ ١٠٠٠ طالب أفغاني عن طريق الدراسة في مؤسسات متخصصة في كازاخستان.

كما ستستثمر حكومة كازاخستان في تعمير الطريق السريع بين كندوز وتخار، بالإضافة إلى تشييد مدرسة في قضاء دارا - إي - سوف في مقاطعة سامنغان، ومستشفى في قضاء وارس بمقاطعة باميان. كما يجري بناء جسر وتعزيز ضفاف نهر أيباك في مقاطعة سامنغان. وفي ضوء الجفاف والكوارث الطبيعية التي حدثت بأفغانستان في الأشهر الأخيرة، قررت حكومة جمهورية

## تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أختتم الجلسة، أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد وافقت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر، على توصية مكتب الجمعية العامة بخصوص إنهاء اللجنة الثانية عملها بحلول يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

غير أن رئيس اللجنة الثانية أبلغني بأن اللجنة تطلب تمديد أعمالها إلى يوم الخميس، ٣٠ تشرين/نوفمبر، الثاني، نظرا لأن هذا التمديد سييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المتعلقة المعروضة على اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الخميس ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؟  
تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.